الافتراض المسبق التداولي، وعلاقته بخصائص التراكيب البلاغية

أ.د مثنى نعيم حمادي

(MUTHANA_HAUMADI@aliraqia.edu.iq)

م.م وضاح نجيب إسماعيل

(wadhah.sa@gmail.com)

الجامعة العراقية-كلية الآداب-قسم اللغة العربية

Pragmatic Presupposition and its Relationship to the Characteristics of Rhetorical Structures

Prof. Muthanna Naeem Hammadi (Ph.D.)

Assist.lecturer. Wadah Naguib Ismail

Al-Iraqia University - College of Arts - Department of Arabic Language

المستخلص

انبثقت فكرة الافتراض المسبق من جهود المنطقيين الذي عملوا على تعديل مسار الفكر الإنساني بتصفيته من الأساسيات المهترئة، والمنطلقات الخاطئة، ثم دخلت علم اللسانيات والدراسات اللغوية والبلاغية عندما ثبتت أهميتها الدلالية ودورها في بلاغة الكلام، يقوم هذا البحث بدراسة ظاهرة الافتراض المسبق وحضورها في فنون علم المعاني، وذلك بمبحثين: التعريف بظاهرة الافتراض المسبق ونشأته وخصائصه، والثاني دور الافتراض المسبق في إسباغ الطابع الجمالي والأدبي على فنون التراكيب.

الكلمات المفتاحية: الافتراض المسبق، التداولية، البلاغة العربية، علم المعاني.

Abstract

The idea of presupposition emerged from the efforts of logicians who worked to modify the course of human thought by purging it of worn-out basics and wrong premises. Then it entered the science of linguistics and linguistic and rhetorical studies, when its semantic importance and role in the rhetoric of speech was proven. This research studies the phenomenon of presupposition and its presence in the arts. Semantics, with two topics: defining the phenomenon of presupposition, its origin and characteristics, and the second is the role of presupposition in giving an aesthetic and literary character to the arts of composition.

Keywords: presupposition, pragmatic, Arabic rhetoric, semantics.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد، فإنَّ الافتراض المسبق من أهم الظواهر التداولية التي يشتمل عليها الكلام الأدبي والعادي، ظهر واستوى في علم التداولية اللسانية بعدما بذل اللغويون جهودهم في سحبه من المنطق والفلسفة، وكان من الضروري أن يرجع إلى أصله ويتبوأ مقعده ضمن الظواهر البلاغية، وفي هذا البحث سنتناول ظاهرة الافتراض المسبق وعلاقتها بالبلاغة العربية، من خلال مبحثين، الأول عن التعريف بهذه الظاهرة ونشأتها وخصائصها، والثاني عن علاقتها بخصائص التراكيب المتمثلة في فنون علم المعاني، ثم خاتمة عن أهم النتائج من هذا البحث.

ومن الله العون والتوفيق.

المبحث الأول

الافتراض المسبق–مفهومه ونشأته وخصائصه

تنظر التداولية إلى كل عبارة حديثة بأنَّها لا تولد من فراغ، بل هي الجزءُ اللفظي من كيان خطابي أكبر يشتمل على متكلم ومتلقٍ وسياق، وتتمخض عن مراحل عدة من الأفكار المتسلسلة التي تتوالى بمنحنى متصاعد، حتى يكون المتكلم في لحظة النطق بالعبارة قد استند إلى كمٍّ من العناصر والمعلومات السياقية، وجعلها سبيلًا لإبلاغ مقصده الآني، أو غرضِه من الكلام، ليصبح هذا الغرض أو القصد كيانًا مستقلًا عن تلك العناصر التراكمية التي أُنطُلق منها، وإن كان امتدادًا لها، فـ"ينطلق الشركاء من معطيات

أساسية معترف بها ومعروفة، ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواةٌ ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة"[١]، وهي التي يطلق عليها الدرس التداولي: (الافتراض المسبق).

المطلب الأول: الافتراض المسبق-مفهومه في اللغة والاصطلاح

الافتراض المسبق لغةً: لفظ (الافتراض) مصدر ينحدر من الجذر اللغوي (ف ر ض)، وهو مشتق من الفعل (افْتَرَضَ)، وهو يحمل معانٍ لغوية متعددة، أشهرها ما ذكره ابن منظور(ت ٧١١ هـ): "وافترض أي: أوجب، وقولُهُ عز وجل: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ﴾[سورة البقرة، من الآية: ١٩٧] أي: أوجبه على نفسه بإحرامه"[٢]، ووافقه الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) فقال: "وافترض الله: أوجب، كفرض، وَالِاسْم الْفَرِيضَة، وَهَذَا أَمر مفترض عَلَيْهِم كفرض ومفروض، ... وافْترض الْجند: أخذُوا عطاياهم"[٣]، فهذه المعاني اللغوية للافتراض تدور في جملتها حول إيجاب الشيء للشيء على سبيل الإلزام، أو نيل ما أُوجِبَ من حقوقٍ، ومهما تنوعت المعاني الناشئة عن الاستعمالات الاشتقاقية المتعددة للكملة يظل هناك خيط رفيع تربط تلك المعاني بعلاقة خفية، تدور هنا حول الإيجاب، والإلزام بالأخذ بالشيء، وعدم عرضه للنقاش أو تعريضه للرفض، فالفرض هو الواجب المُلزم، والتاء من أحرف الزيادة تحمل دلالات متعددة، أقربها إلى موضوعنا الاتخاذ والاجتهاد، فالافتراض اتخاذ الشيء أو الاجتهاد على جعله فرضًا مسلمًا بصحته.

أما في المعاجم الحديثة فالمعنى اللغوي للفظ يقترب أكثر من استعماله التداولي، ففي معجم اللغة العربية المعاصرة: "يفترض، افتراضًا، فهو مُفترِض، والمفعول مُفترَض، افترض أمرًا: اعتبره قائمًا أو مسلّمًا به، أخذ به في البرهنة على قضيّة أو حلّ مسألة"[٤].

ولفظ (المُسبَق) اسم مفعول مشتق من السبق، و"السبق: القدمة في الجري وفي كل شيء، تقول: له في كل أمر سبقةٌ وسابقةٌ وسبقٌ، والجمع الأسباق والسوابق، والسبق: مصدر سَبَقَ، وقد سبقه يسبقه ويسبقه سبقًا"(٥)، وهو وصف يلحق بلفظ الافتراض في كثير من استعمالاته لفظًا أو تقديرًا، لاسيما في سياقات الإيجاب والتسليم، وقد لا يلحقه ولا يكون الافتراض مسبقًا، كما في الافتراضات التي تعد من مرتكزات الحِجاج؛ لأنَّها تحيل إلى المستقبل، بخلاف الافتراض الذي نحن بصدده.

الافتراض المسبق اصطلاحًا: يعرف الافتراض المسبق في الاصطلاح التداولي: "هو ما يفترض المتكلم صحته وصدقه قبل أن يصدر قولته"(٦)؛ ذلك لأنَّه لا يقصد أن يخبر به، بل يجعله جسرًا معرفيًا بينه وبين المخاطب للوصول إلى الخبر المقصود، ويعرفه أوركيوني: "هو تلك المعلومات التي لم يفصح عنها فإنها وبطريقة آلية مدرجة في القول الذي يتضمنه أصلًا بغض النظر عن خصوصيته"(٧)، وتضيف أوريكيوني: "تصنف في خانة الافتراضات كل المعلومات وإن لم تكن مقررةً جهرًا، أي التي لا تشكل مبدئيًا موضوع الخطاب الكلامي الحقيقي الواجب نقله، إلا أنها تنتج تلقائيًا من صياغة القول التي تكون مدونةً فيه بشكل جوهري، بغض النظر عن خصوصية النطاق التعبيري الأدائي"(٨).

إنَّ الجملة عندما تكون خبريةً إسناديةً تحمل في العادة خبرًا واحدًا، يعبر عن الغرض المستجد الذي جال في ذهن المتكلم، ودعاه إلى الإفصاح به، وما عدا ذلك من معلومات أفادت بها الجملة ضمنيًا إنَّما يمثل الأرضيةَ التي تربط طرفي الكلام، وتبرر التواصل وتضمن نجاحه، فهي إذن لا تعدُّ خبرًا، ولا تحتاج إلى أن يُخبر بها، بل هي كما يُنقل عن روبرت سي ستالناكر: "ما يعتبره المتكلم أرضيةً مشتركةً مسلمًا بها لدى كل أطراف

المحادثة"[٩]، وكذا الحال في الجملة الإنشائية، إذ تحتوي فعلًا إنجازيًا تستند إلى جملة من الفرضيات يشترطها تحقيق الإنجاز للفعل.

يمكن القول إنَّ هذه الفرضيات بمثابة الأعمدة التي يبنى فوقها بنيان الكلام، فوجودُها حتميٌّ منطقيًا لكي يصح الإخبار، وتقديرها لازمٌ لغويًا لكي يستقيم الكلام، أقرَّ بذلك أوزفالد ديكرو فقال: "الافتراض المسبق جزءٌ لا يتجزأ من معنى الجملة، إذ لا أحد يمكن أن يتكلمَ دون أنْ يكون بكلامه افتراضٌ إلى درجة أنَّ الافتراض يشكل الفعل الأساسي للكلام"[١٠]، فلِكلِّ خطابٍ رصيدهُ الوافر من الافتراضات المسبقة، مستمدةٍ من المعرفة العامة، وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب، وكل طرف في هذه العملية يتصرف كما لو كان هذا الرصيد من الافتراضات المسبقة مشتركةً بين جميع أطراف الخطاب، وهي في تزايد مستمر مع تقدم عملية الخطاب[١١]؛ ذلك لأنَّ كل تعبير يُبنى على ما قبله، والسابق يصبح أساسًا للاحق.

والخبر نفسه إذا تكرر في المقام الواحد عُدَّ الثاني فصاعدًا افتراضًا مسبقًا، مثلما لو تكررت النكرة أمست معرفة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣﴾[سورة الروم، الآيتان: ٢ –٣]، فكونُ الروم غُلِبوا في أدنى الأرض خبرٌ في الآية الأولى، ثم أمسى افتراضًا مسبقًا في الآية الثانية: (وهم من بعد غلبهم).

والمقياس الأشهر في تشخيص الافتراض المسبق هو مبدأ الثبات عند النفي، بأننا لو نفينا الجملة فسوف تبقى بعض عناصرها خارجةً عن نطاق النفي الذي يكون واقعًا على الخبر، مثال ذلك:

طريق العلم مُمهَّدٌ لسالكيه، طريق العلم ليس مُمهَّدًا لسالكيه.

كلتا الجملتين تفترض مسبقًا أنَّ ثمة طريق للعلم، ممهدًا أو غيرَ ممهد.

ونظيرُ النفي في الجملة الإنشائية أسلوبُ النهي، نحو:

أغلق النافذة، لا تغلق النافذة.

كلتا الجملتين تفترضان مسبقًا أنَّ النافذة مفتوحة، وعند مجانبة هذا الافتراض للحقيقة لن يتفاعل المتلقي مع الخطاب، لا سلبًا ولا إيجابًا، لأنَّ الجملة تصبح مختلَّةً من أساسها(١٢)، فالمضمون المفترض مسبقًا ينبغي أن يكون ملائمًا تمام الملائمة لوضعه في خانة الافتراضات؛ لأنَّ نجاح التواصل مرهونٌ به، وبخلاف ذلك يكون الفساد قد دبَّ في الكلام كله وليس في الافتراض فحسب، وعندئذٍ لن يُعطى للكلام أية قيمة، صادقة أو كاذبة.

المطلب الثاني: نشأته

يؤرخ هوانج Huang لانبثاق فكرة الافتراض المسبق بمفهومه العام إلى العصور الوسطى من دون تحديد دقيق لمن سبق إليه، لكنها على الأقل كانت مطروحةً في وقت الفيلسوف هيسبانوس Petrus Hispanus، حتى جاء في القرن التاسع عشر عالم الرياضيات والمنطق الألماني غوتلوب فريغة Gottlob Frege، فنالت هذه الفكرة اهتمامًا علميًا في الفلسفة على يديه، الذي يعدُّ أول باحث حديث قدَّم دراسة فلسفية جديدة للافتراض المسبق(١٣)، وكان فريغة أولَ من اكتشف –من المعاصرين– ظاهرةً هامةً في البنى التركيبية، بأنَّ معناها ليس فكرة كاملة فتحمل قيمة صدق أو كذب، بل تحيل إلى شخص أو ذات(١٤)، ويقول في تعليقه على الجملة: مات كبلر فقيرًا: "إنَّ كون اسم العلم يشير إلى شيء ما هو افتراض مسبق للخبر: مات كبلر فقيرًا، بصورة مساوية لكونه افتراضًا مسبقًا للخبر المضاد، أي المنفي"(١٥).

يُذكر أنَّ رواد الفلسفة التحليلية –لاسيما غوتلوب فريغة وجورج مور وبرتراند راسل– قد دعوا إلى تنقية التفكير الفلسفي من الأسئلة الزائفة، وتبسيط القضايا إلى أجزائها، فقد

يقع الزيف في مفرداتها وتراكيبها النحوية، فالتعابير الفجة مثل المربع الدائري أو الجبل الذهبي لا توصل إلى موضوع معين[١٦]، فهي أوهام لا تحيل إلى أية واقعة أو مرجع، أي بتعبير آخر فشل أو إخفاق الافتراض المسبق فيها، وقديمًا وقف الإمام عبد القاهر على شيء من هذا القبيل، عندما جعل مجال البلاغة في الكلام المنظوم على حساب الألفاظ المفردة؛ لعدِّها خاليةً من المعنى[١٧].

أمَّا في الدرس التداولي فـ"يعود الاهتمام بمفهوم الافتراض المسبق إلى أوائل العقد السابع من القرن العشرين، بعد ما أن أصبح الطرح التداولي بديلًا عن الطرح الدلالي والمؤسس على الصدق والكذب في تناول المعنى"[١٨]، ويرجع الفضل لستراوسن وهو أحد فلاسفة أكسفورد في أولى المحاولات لدراسة الافتراض المسبق تداوليًا[١٩]، فالتداولية أنهت حقبة زمنية طويلة ينظر فيها إلى اللغة على أنها تعبير وصفي فحسب، إمَّا صادق أو كاذب، وكانت الطروحات التي اشتملت عليها نظرية الأفعال الكلامية بصماتها واضحة في فكرة الافتراض المسبق، ولا سيما القيمة الخالية من الصدق والكذب.

المطلب الثالث: سماته وخصائصه

يحمل الافتراض المسبق عددًا من الخصائص تجتمع فيه فتميزه عن عناصر الجملة الأخرى من الخبر أو الطلب، تمثل هذه الخصائص المصباح الكاشف له، وهي:

١-**يثبت عند النفي:** وقد تحدثنا عنه سابقًا، فالافتراض المسبق مستودعٌ "لإدراج المحتويات التي تفترض بأنها بمنأى عن النفي/ الدحض"[٢٠]، وهذا هو السمة الأساسية والخاصة للعنصر المفترض التي تميزه عن عناصر الكلام الأخرى، وأُلحق بالنفي الثبات عند الاستفهام.

٢-**إنَّه ذو طبيعة لسانية:** وسبيل إدراكه يكون عبر "العلامات اللغوية التي يتضمنها القول"[٢١]، وهي تراكيب لغوية ومفردات معجمية تدل على مضمونه، بمعنى أنَّه "ثاوٍ في الصيغة اللغوية"[٢٢]، وتسمى هذه الألفاظ بمولدات الافتراض المسبق.

٣-**يرتبط بالمتكلم:** وعلى الرغم من كون الافتراض المسبق تحمله عناصر لفظية فإنَّ مصدره المتكلم، إذ هو "ما يفترض المتكلم أنه واقع الحال قبل التفوه بجملة ما، إنَّه موجود في ذهن المتكلم، وليس في الجملة نفسها"[٢٣]، ونسبته إلى المتكلم يربطه بالقصدية التعبيرية، التي تنظر إلى النص على أنَّه خطاب موجه، والمبدأ في تحليل خطابه ينظر إليه على أنَّه "هو افتراض مقاصدي، أي أنه معروف من خلال فرضياتٍ يقوم بها المتكلم عمَّا يتوقع المتلقي أن يقبل به بدون اعتراض"[٢٤].

٤-**الأسبقية في الزمن:** زمن وجوده لا بدَّ أن يكون سابقًا لزمن محتويات القول الأخرى، ولو كانت تلك في الزمن الماضي لكان هو أسبق منها، لأنهَّ شرطٌ لتأسيسها وتحققها.

٥-**الوقوع خارج نطاق التصديق والتكذيب:** فلا يقصد طرحُه للنقاش أو الإخبار به، ولا تحدي المتلقي بمضمونه؛ إذ هو ليس المقصودَ بذاته، بل المقصود جعلُه وسيلةً للتعبير عن الفكرة المقصودة[٢٥].

٦-**قبول التكييف:** لقد عرفنا فيما مضى أنَّ المعلومات الواردة في الافتراض المسبق تمثل أرضيةً مشتركةً بين طرفي الخطاب، يعرفها السامع مثلما يعرفها المتكلم، ولكنَّ المتكلم أحيانًا قد يفترض شيئًا ليس للسامع عهدٌ سابقٌ به، يقول غرايس: "من الطبيعي جدًا أن أقول لأحدهم في أثناء مناقشتنا لحفلة موسيقية إنَّ ابن عم خالتي ذهب إلى تلك الحفلة، في الوقت الذي نعلم جيدًا أنَّ من المحتمل جدًا أنَّ الشخص الذي أتحدث معه لا يعلم حتى أنَّ لي خالة، فضلًا عن أنَّ لها ابن عم، لذلك يجب أن يكون الافتراض ليس أنها يجب أن تكون معلومات مشتركة، وإنَّما معلومات غير خلافية بمعنى أنها

شيء نتوقع من المخاطب أن يتقبله منا"[٢٦]، فالتكييف هو حمل المخاطب على عدِّ بعض عناصر الجملة من المسلمات، وعدم التعاطي معها إلا كحقائق ثابتة مسبقة وليست من جوهر الخطاب الذي يتمحور حول قضية ما، ولو لم تكن عنده فكرة مسبقة عنها.

إنَّ الإيحاء بكثرة المشتركات في الخطاب يخلق جوًا من التآلف والانسجام، ويبرز الخبر بشكل أنصعَ عندما يزيح المعلومات الأخرى إلى خانة الافتراضات لئلاَّ تُزاحم قصدَه الأساسي، وليس المتكلم ملزمًا بالتفتيش والتثبت من كل صغيرة وكبيرة هل أحاطت بها معرفة السامعين واطلاعهم مِمَّا لا يقصد طرحها كقصد أساسي.

وهذه المعلومات القابلة للتكييف أدنى حدها ألاَّ تكونَ خلافية، وأنْ تلقى القبول كما أفاد بذلك غرايس، وإذا خالفت المنطق أو العرف أو ناقضت اعتقادات السامعين أفضت بالتعبير إلى الإخفاق، إلَّا إذا كانت في سياق الإرشاد والتعليم، وتصحيح الأفكار، منطلقًا من مكان يسمو على مدارك السامعين، ويؤكد ديكرو بأنَّ "المرسل لا يلجأ إلى التضمين إلا إذا اطمأنَّ بأنَّ المتلقي قادر على الوصول إلى المعنى الضمني، أو له إمكانية استدلالية للوصول إلى مضمون الخطاب"[٢٧].

٧- **التعرَّض للإلغاء:** قد يكون الافتراض المسبق في جملة واحدة من الكلام أساسًا للكلام كله، وقد يكون أساسًا لتلك الجملة فحسب، حتى إذا ضمنَّا تلك الجملة في سياقه الكلامي زال الافتراض المسبق وأُلغي، وتُنسب هذه المقاربة إلى اللساني البريطاني جيرلد غازدر، "والفكرة الأساسية فيها هي أن الافتراض المسبق قابل للإلغاء؛ وذلك لأنَّ ما يولده مولد الافتراض المسبق هو افتراض مسبق كامن أو ممكن فحسب، فإذا لم يتم إبطاله أو إلغاؤه بوساطة عوامل لغوية أو غير لغوية فإنه سيتحول إلى افتراض مسبق حقيقي"[٢٨]، فهو يقسم الافتراضات الكامنة إلى قسمين: قسم حقيقي، وهو ما لم يُلغَ

بعوامل لفظية أو سياقية، وقسم غير حقيقي، وهو ما أُلغي، يقول جورج يول: "ومن الجدير تَذكُّرُ أنَّ الافتراض المسبق لا يكمُنُ في كلمة أو عبارة، فالمتكلمون فقط هم أصحاب الافتراضات المسبقة"(٢٩)، وهذا تفسير لظاهرة إلغاء الافتراض بعد ذكره في اللفظ؛ لأنَّ مصدره والمتحكم به هو المتكلم الذي يولده بعناصر لفظية، فلا يكمن في اللفظ من ذاته، بل المتكلم هو من يدسُّه.

والإلغاء اللفظي يحصل عندما يكون للكلام تتمة، أو تكون الجملة المشتملة على الافتراض المسبق جزءًا من جملة أخرى أكثرَ تعقيدًا، وقد يحمل إلغاء الافتراض المسبق طبيعةً أدبيةً جماليةً لاشتماله على عنصر المفاجأة، من خلال الإيهام بإثبات شيء ثم التصريح والاستدراك بنقضه، من ذلك قول امرئ القيس:(٣٠)[البحر الطويل]

ألاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيْلُ ألاَ انْجَلِـــي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ منِكَ بِأَمْثَـــــلِ

يفترض الجزء الأول من كلامه أنَّ الصبح كفيل بأنْ ينهي همومه، لكنَّه يستدرك بإلغاء هذا الافتراض بقوله: (وما الإصباح منك بأمثل)، ليوحي بأنَّ الصبح الذي يتفق الجميع على أنَّه يزيل الهموم لن يزيل همَّه، إذن فليس لهمه بعد ذلك من زوال، ويقول مالك بن الريب:(٣١)[البحر الطويل]

يقولـــــون: لا تَبْعَـــــدْ وهـــــم وَأَيـــنَ مكـــانُ البُعـــدِ إِلَّا مَكانيـــا

قولهم له: (لا تبعد) يفترض بأنَّه ما زال قريبًا ولم يدخل في دائرة البعد، ثم يلغي هذا الافتراض بالاستفهام النافي والاستثناء، ليضفي لمسة جمالية تبوح بمشاعره التي لا يستطيعون استشعاره بسياق الحال حين يطلبون منه ألّا يَبعُد.

والطريقة الأخرى لإلغاء الافتراض المسبق هي الاحتكام لسياق الحال، وغالبًا ما يقع على الافتراض المسبق الوجودي، "الذي يتم إلغاؤه تطبيقًا لمقاربة غازدر في الإلغاء، بسبب تعارضه مع معلوماتنا السياقية وغير اللغوية"(٣٢)، وقد أسماه البلاغيون العرب:

نفي الشيء بإيجابه[٣٣]، وهو ما يكون ظاهره اللفظي إثباتًا، وباطنه القصدي نفيًا، فمن ذلك قول الشاعر:[٣٤][البحر الطويل]

علـــــى لاحـــــبٍ لا يُهتَـــــدَى إذا ســـــافه العـــــود الـــــذيافي

يقول ابن رشيق: "فقوله (لا يهتدى بمناره) لم يُرد أنَّ له منارًا لا يهتدى به، ولكن أراد أنَّه لا منارَ له فيهتدى بذلك المنار"[٣٥]، وقد ربط ابن أبي الإصبع المصري بين هذا الغرض وبين المتكلم، الذي هو القاصد لتوليد الافتراض المسبق أو إلغائه، فقال: "ومن هذا الباب قسم يوجب فيه المتكلّمُ لنفسه شيئًا وينفيه بعينه عن غيره، أو ينفي عن موصوف ما صفةً يوجبها لموصوف آخر"[٣٦]، وممن وقف عنده ابن الأثير في تناوله لقول علي ابن أبي طالب ﷺ يصفُ مجلس رسول الله ﷺ: "وَلا تُثْنَى فَلَتَاتُهُ"، يقول ابن الأثير: "فظاهر هذا اللفظ أنَّه كان ثَمَّ فلتات، غير أنَّها لا تذاع، وليس المراد ذلك، بل المراد أنَّه لم يكن ثم فلتات فتثنى، وهذا من أغرب ما توسعت فيه اللغة العربية"[٣٧]، ولغرابته وندرة السياقات التي تدفع إلى إلغائه يصرح ابن الأثير بندرة هذه المقاربة في الكلام العربي: "وهذا النوع من الكلام قليل الاستعمال، وسبب ذلك أنَّ الفهم يكاد يأباه، ولا يقبله إلا بقرينة خارجة عن دلالة لفظه على معناه، وما كان عاريا عن قرينة، فإنه لا يفهم منه ما أراد قائله"[٣٨]، وليس وراء القرينة الخارجة عن دلالة اللفظ على المعنى إلا المقام وسياق الحال.

المطلب الرابع: بلاغته وفائدته

يتبوأ الافتراض المسبق مقعدًا خلفيًا في كل خطاب، فهو غالبًا لا يتعمد لفت الأنظار إليه، كما الحال عند المحتوى القضوي في الخبر والإنشاء، لكنه في دوره التواصلي يشبه الجندي الذي يحمي ظهر التواصل من أن يغتاله الإخفاق، أو يودي بمقتضاه

الفشلُ، فليس لأي خطاب أن يستغني عنه أو الاعتبار له بذريعة أنَّ ما يحتويه من معلومات قد أمست معروفةً معهودةً، ولكنَّ طابعه البلاغي يجعله أداة هامة في المتكلم قابلةً للعدول عن الأصل، وسنذكر بعضًا من أبرز الفوائد التي يؤديها في الكلام، ونترك الباقي لنذكرها في سياقاتها:

أولًا: يُعوَّلُ على مراعاته في تحقيق الانسجام المنشود في الكلام، وفي هذا ينقل عن ديكرو قوله: "أمَّا الافتراضات المسبقة فهي تمثل الشرط الأساس للتماسك العضوي للخطاب"(٣٩)، ففي هذه السمة "تتضح أهمية الافتراض المسبق في تأسيس المتكلم حديثه وتواصله مع المتلقي على أساس المعلومات السابقة المشتركة بينهما، وهذا جزء جوهري من السياق، ومن العملية الاتصالية"(٤٠)، وكلما كثرت الافتراضات المسبقة اتسعت مساحة الأرضية المشتركة التي تجمع أطراف التواصل، فازدادت قوة الانسجام، وساد الخطاب جو من فهم الآخر والألفة والثقة والتقارب النفسي الناشئ من تعدد المشتركات، وهذا ما يعمد إليه كثير من الخطباء في المحافل، والمتناظرين في الحِلق، بأنْ يبدؤوا حديثهم بذكر المسلمات ونقاط الاتفاق، قبل الخوض في محاور الخلاف.

ثانيًا: يقدم وظيفية تأويلية للخطاب، فالمتكلم عندما يطلق ألفاظًا مؤسَّسةً على افتراضات متداولة بينه وبين المتلقي تكون المراجع المحالة إليها أضواءً كاشفة عن دقائق المعنى، فهي تشكل بذلك خلفية التبليغ التي حقق نجاح التواصل، و"فعل التأويل ضمن هذه الظاهرة يقوم على الإجراء المعرفي اللغوي الذي تضمنه معطيات التخاطب، فالمخاطب كثيرًا ما ينطلق في عباراته من معطيات متداولة لدى المتلقي بما يمكنه من توظيفها في استنباط المقصد المراد، يتم ذلك اعتمادًا على ملمحات ما تؤديها المؤشرات اللغوية التي تقوم عليها اللغة المعينة"(٤١).

ثالثًا: الإيجاز أبرز فوائده البلاغية، يختزل المتكلم من خلال الافتراض المسبق المحاور المطروحة للنقاش أو المعروضة لتحدي السامع إلى أقلِّ مستوى، فيكون للقضية أبعادٌ واضحةٌ، ويدور ذهن المتلقي في نطاق محدود.

رابعًا: وفي الحجاج يعمد المتكلم على التمهيد لأفكاره التي يروم تمريرها بافتراضات مسبقة مناسبة، "وتكمن خصوصية الافتراض في الطريقة التي يفرض بها على المخاطب إطارًا لاستمرار الخطاب، ويجبره على الفعل، وكأنَّ محتوى الافتراض حقيقةٌ مؤكدةٌ لا يمكن أن يُعاد النظر فيها، وإذا وجد ربط فهذا الأخير لا يمكن من حيث المبدأ أنْ يؤدي إلا على مستوى المثبت، وليس على مستوى المفترض"[٤٢]، وغايته من هذه الحركة الاستفادة من وقع الطابع اليقيني للافتراضات المسبقة، التي تأتي هي والأخبار أو الأفكار التي يريد إثباتها في سياق متصل، بل في جملة واحدة مهما قصُرت، ممَّا "ييسر إدخال المخاطَب ضمن عالم اعتقادات المتكلم، أو الإيهام بذلك بغية فرض قوله وما يستلزمه حجاجيا من طرق في مواصلته"[٤٣].

خامسًا: يرى التداوليون أنَّ سوء التفاهم بين المتخاطبين لها أسباب عدة، لكنها تنطوي على "سبب أصلي مشترك، هو ضعف الافتراضات المسبقة الضرورية لنجاح كل تواصل كلامي"[٤٤]، فهذا الضعف في الافتراض يولد ضعفًا في التعاون الحواري المفترض وجوده في كل ممارسة خطابية، وهذا يؤدي إلى الغلط في الفهم، والإيهام في التعبير، حتى يوصل المتخاطبين إلى أنْ يكون أحدهما في واد والآخر في واد آخر.

سابعًا: يلجأ كثيرٌ من المباحث ومراكز التحقيق إلى توظيف افتراضات مسبقة ذات محتوى مدروس ومختار بعناية بغية الوصول إلى الحقيقة في استجواب المتهمين، أو التثبت من أقوال الشهود، "فإذا سأل وكيل النيابة المتهم: وأين كنت تبيع الكوكايين؟ فأجابه المتهم بذكر مكان ما، ثبت عليه التهمة؛ لأنَّ تحديد مكان بيعه يتضمَّن افتراضًا

سابقًا بالمتاجرة به"[٤٥]، بل حتى ولو اقترح عليه مكانًا بأنَّه كان يبيع فيه الكوكايين فإنَّ نفيه ذلك المكان إقرار بالبيع، ومن ذلك ما يورده جورج يول: "كم كانت سرعة السيارة عند اجتيازها الضوء الأحمر؟ إذا أجبت عن السؤال كما طرح عليك (أجب عن السؤال وحسب!) وقدرت سرعة السيارة، ستبدو أنك تقبل صحة الافتراض المسبق، أي:

>> اجتازت السيارة الضوء الأحمر"[٤٦].

وهذا الأمر قائم على تكييف مؤقت للافتراض المسبق بغية حمل المتهم على الإقرار من حيث لا يشعر، وقريب من ذلك وجد الافتراض المسبق ساحةً فسيحةً في مجالات الزخارف اللفظية، والإعلانات، والأحاجي، واختبار الحفظ.

المطلب الخامس: بين الافتراض المسبق والمفاهيم التداولية الأخرى

أولا: الافتراض المسبق مفهوم تداولي

الافتراض المسبق ثاوٍ في العناصر اللفظية، والتلفظ استعمال اللغة استعمالًا فرديًا في التفاعل لهُ اهتمامٌ رحبٌ في الدرس التداولي؛ "فالتداولية تنطلق من فكرة جريان الكلام على الألسن، أي من التلفظ ذاته كعملية خاصة بالفرد، والتي تتجلى في ممارسة اللغة إلى هدف إيصال الرسالة أو الخطاب إلى المخاطب والتأثير عليه ضمن عنصر التفاعلية"[٤٧].

وهذه الطبيعة اللفظية تجعل للافتراض المسبق علاقةً بعلم الدلالة، ولكنَّه أيضًا صادرٌ صدورًا قصديًا من المتكلم، ممَّا يدخله في موضوع التداولية، وينأى به عن نطاق علم الدلالة، برغم ثباته في المقامات المختلفة، فهو يخص المتكلم قبل المخاطب، ويراعي ما يتقبله المخاطب، الذي يعدّ من أهم محددات نجاح التواصل، حتى أنَّ بيرلمان يولي المتلقي أهميةً كبيرةً بوصفه مستقبل الخطاب، فالكلام ليس لمجرد ذاته، بل لتحقيق أهداف من المتلقي[٤٨].

وما بين جعل الافتراض المسبق رسالةً من المتكلم، ومفصَّلًا على مقاس مدارك المتلقي، ومراعًى به مقتضيات الحال والأعراف يصبح ظاهرة بلاغية مرتبطةً بالسياق ارتباطًا وثيقًا، أو "هو السياق نفسه، وهو ما يجعل منه ظاهرة تداوليّة، وهذا ما يقوّي الحدس في اعتبار المتكلم هو المقتضي، ذلك أنّ الاقتضاء هو افتراض المتكلم لمعلومات قبل أن ينجز القول، فالمتكلمون هم الذين يقتضون وليست الجمل"(٤٩).

وحتى طبيعته اللسانية التي منحته الثبات في تغير السياقات قد لا تحميه أحيانًا، فربما أُلغي من دون أي عناصر لفظية، بل لأنَّ المقام يقتضي إلغائه، وذلك تحدٍّ واضحٌ للخصائص التي وُضعت له وميزته، فالأغراض البلاغية للمتكلمين لا تكاد تحصر، ومن الصَّعبِ أنْ تكون القوانين بمنأى عن الاختراق، وخرق القانون غرضٌ بحد ذاته، كتجاهل العارف أو تنزيل السامع غير منزلته.

ثانيًا: القول المضمر

ويُعدّ أقربَ مفاهيم التداولية إلى الافتراض المسبق، فهما قسيمان ينضويان في إطار مفهوم واحد يُطلق عليه متضمنات القول، وهو "مفهوم تداولي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، وتحكمها ظروف العامة، كسياق الحال وغيره"(٥٠)، فهذا المفهوم يفيد بوجود نوعين من دلالات الخطاب، أولاهما: الدلالة الصريحة وأمرها واضح، وثانيهما: الدلالة الضمنية التي تسلط الضوء على "الجوانب الضمنية والخفية من قوانين الخطاب، ذلك أنَّ المتلفظ يلجأ أحيانًا إلى عدم التصريح بكلامه نتيجة ظروف معينة يخضع لها، فيحمل على التلميح لكلامه إلى أشياءَ غير مصرح بها، ولكنها متضمنةً في القول"(٥١)، متضمنةٌ في القول إمَّا بصورة لفظية كالافتراضات، أو بصورة سياقية كالمضمرات، وتقول أوركيوني: "القول المضمر هو

كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث"[٥٢].

ويكون تأويل السلوك الخطابي المتضمن للمضمرات بأنَّ المعنى الحرفي للملفوظ ينتهك أحد معايير التواصل، وبفضل مبدأ التعاون يخمن المخاطَبُ أنَّ المتحدث لم يقع في هذه المخالفة إلَّا للإيحاء بالتقيد بالمعيار المطلوب على مستوى المعنى، او للتقيد بمعيار أهم، فلا نتساءل: ماذا يقول المتحدث؟ بل لماذا يقول المتحدث ما يقوله في السياق الحالي على هذا النحو؟[٥٣].

وعلى الرغم من أنَّ كلا المفهومين مرتبطان بالسياق، إلا أنَّ المضمر يخضع له بقوة أكبر[٥٤]، والافتراض المسبق وإن ارتبط بالسياق الخطابي فإنَّه يميل إلى الثبات والاستقلال عنه متسلحًا بطبيعته اللسانية، فالفرق بينهما "أنَّ الأول وليد السياق الكلامي، والثاني وليد ملابسات الخطاب"[٥٥].

ويرى ديكرو أنَّ القول المضمر غير مستقر، بل متغير وتابع للحال الصادر ضمنها، وأنَّ المتكلم قادرٌ على إلغائه أو تغييرُ المقصود المضمر من كلامه متى وقع في حرج أو دعته حاجة[٥٦]، فلو قال قائل: (إنَّ السماء ممطرة) فالسامع سوف يعتقد أنَّ القائل أرادَ أنْ يدعوه إلى المكوث في البيت، أو الإسراع كي لا يفوت الموعد، أو الانتظار ريثما يتوقف المطر، أو عدم نسيان مظلته[٥٧].

وهذه الميزة تحقق للإضمار مرونةً أكثر، فالسياقات متعددة ومتنوعة، والجملة السابقة (إنَّ السماء ممطرة) التي ينطقها متكلم يمكنها أن تتمخض عن عدد مطلق من المقاصد، بينما لا تولد من الافتراضات سوى أنَّ من شأن السماء أن تمطر، وهو ثابت لا يمكن إلغاؤه إلا بإضافة عناصر لفظية جديدة.

وزمن المضمر هو زمن الجملة، بينما زمن المفترض يجب أن يكون سابقًا لزمن الجملة، ولو كان زمنها ماضيًا فهو أسبق منها، فلكل سابق سابق، يقول ديكرو: "أما الافتراض المسبق فيرتبط بالجملة، أي بما يقع خارج سياق التداول، وهو ما يدعونا إلى استحضار معطيات متحققة قبل التلفظ"[٥٨]، بينما القول المضمر يجري استنباطه من الفعل الكلامي.

ولتوضيح ما سبق نذكر مثالًا منقولًا عن ديكرو، وهو: (أقلع بيار عن التدخين)، فالمحتوى صفر في هذه الجملة هو أنَّ بيار لا يدخن حاليًا، وهو المصرح في الجملة، يقابله محتويان مضمران، المحتوى الأول: إنَّ بيارًا كان يدخن في السابق، والمحتوى الثاني: اقتدِ به واجعلْ من إقلاعه درسًا وأمثولة[٥٩].

ثالثًا: الأفعال الكلامية

إنَّ الفائدة الخطابية للافتراضات المسبقة تكاد تكون موازية للتأثير الذي تتركه الأفعال الكلامية، فإذا كان الفعل الكلامي يوصف عند البلاغيين بأنَّه يمثل اللغة في جانبها المتحرك[٦٠]، فإنَّ الافتراض المسبق هو الأكثر استقرارًا من الأخبار التي توصف بأنَّها تمثل اللغةَ في جانبها القار[٦١]، وإذا كان الفعل الكلامي أشبه بالحجارة التي تحرك ماءً راكدًا فإنَّ الافتراض المسبق بمثابة الطاقة التي تشحن حركة هذه الحجارة بالحيوية والزخم، بما يحتويه من مشتركات ومسلمات.

وتلعب الافتراضات المسبقة دورًا محوريًا في تحقيق نجاح الأفعال الكلامية، وإحداث الجزء التأثيري الذي هو غاية الفعل الكلامي، فتكون حاضرةً في كل جملة إنشائية أو فعل كلامي، يقول د. حمو الحاج ذهبية: "من الممكن وصف الافتراضات المسبقة على أنَّها أفعال كلامية افتراضية، فهي في نفس درجة الأمر والاستفهام، فلو تلفظنا بـ(أغلق فمك) فلا بدَّ أن يكون له تأثير في المستمع (المخاطب)، ولهذا الأخير القدرةُ على

الطاعة وتأويل القول، بمعنى إغلاق الفم الذي هو مفتوح مسبقًا، ولا تسند وظيفة الأمر إلا لمن وجد في وضع يسمح له بإصدار الأوامر"[٦٢].

وإنَّ المقولات الإنجازية لا يمكنها تحقيق الإنجاز لوحدها؛ وذلك لأنَّها مرتبطةٌ بمؤسسات معروفة جرى التواضع عليها، فهي لا تُقيَّمُ بقيم الصدق والكذب، بل على أساس موفقيتها أو عدم موفقيتها، ولقد وضع أوستن شروطًا لنجاحها أسماها شروط الموفقية، يجب توافرها إذا أردنا أن نقي الإنجازية من الإخفاق، وأبرزها وأهمها على الإطلاق هو صحة الافتراض المسبق[٦٣]، فـ"في الحقيقة إنَّ معظم شروط الموفقية هي افتراضات مسبقة، فمثلًا أنْ تأمر المخاطب بفتح الباب، من شروطه أن لا يكون الباب مفتوحًا وقت إصدار الأمر، وأنْ تكون لك سلطة على المخاطب، وأن يكون المخاطب قادرًا على أداء الفعل"[٦٤].

وشرط نجاح الكلام بالاعتماد على صحة الافتراض المسبق يعدُّ جامعًا مشتركًا بين الخبر والإنشاء، لأنَّه ملتبس بكليهما، وأيضًا فإنَّ عدم صحته "يؤدي إلى الإخفاق في الإنجاز أو الإخبار، إذ عملية التخاطب تقوم على الافتراض المسبق، فلو قال أحدهم: (أوصي لك بداري)، أو أخبر بـ(أنَّ كلَّ أبناء زيد نباتيون)، ولم يكن يملك دارًا ولم يكن لزيد أبناء فذلك يؤدي إلى إخفاق المقولتين، إذ إخفاق الافتراض المسبق في مجال المقولات يؤدي إلى إخفاق الخبرية يوازي الإخفاق نفسه في المقولات الإنجازية، فيجعلها غير موفقة وباطلة"[٦٥].

والإنشاء شأنه شأن الافتراض المسبق لا يدخله الصدق والكذب، بل النجاح والإخفاق، وهو أمر طبيعي يفترضه المنطق اللغوي؛ لأنَّ الكلام لا يصف واقعًا، وإنَّما يحاول تغييره أو إعادة تشكيله، أمَّا الجملة الخبرية فلها قيمة صدق وكذب تأخذهما من مطابقة الواقع أو القصد، أو عدم مطابقتها لهما، لكنَّ هذه القيمة تنهار إذا حصل إخفاق

في الافتراض المسبق، فعندئذٍ لن تكون الجملة الخبرية صادقة أو كاذبة، ولن تحتمل القياس بالواقع أو المقصد؛ لعدم وجود مرجع تحيل إليه الجملة، "فالإحالة ضرورية سواء للتصديق أم التكذيب، ... الناس يقولون إنَّ موضوع صدقها من عدمه لا يطرح أساسًا،..هنا أنا أقول إنَّ القول باطلة ولاغية"[٦٦].

رابعًا: التلويح الحواري

يتميز الافتراض المسبق عن التلويح الحواري بأنَّه شديد الصلة بالمتكلم الذي يولده بواسطة تراكيب لغوية، أمَّا التلويح الحواري فإنَّه مرتبطٌ بطرفي حوارٍ يتداولان النص، ومرتبط أيضًا بالسياق، يستمد منهما ومنه دوره في التعبير والإفادة، فالمتكلم هو الذي يفترض، بينما الجملة هي التي تستلزم[٦٧].

والافتراض المسبق ملازمٌ للعبارة في جملة الأحوال، لا يغيره إلا التَّغير في العبارة[٦٨]، بينما يعرف الاستلزام بكونه يتغير بتغير ظروف إنتاج العبارة[٦٩]، مثل القول المضمر تمامًا؛ ذلك لأنَّ ارتباطه الشديد بالمقصدية الثنائية وطبيعة الحوار وبالمقامات أضعف من ملازمته للعبارات، فربَّما تغير المقصد بين مقام وآخر والعبارات هي نفسها، شأنها في هذا شأن الأقوال المضمرة، وهذا الحكم يصدق على التلويح السياقي دون العرفي.

وبعد هذا فإنَّ إلغاء المعنى الثانوي من التلويح الحواري ممكن في أية لحظة، فهو ثانوي من المعنى الصريح[٧٠]، وهذا الإلغاء يجري دون المساس بالعبارات، إذا يمكن للمتكلم أن ينكر المعنى المؤول، عاملًا بمبدأ "إننا بحاجة مستمرة إلى التعبير عن أشياء مخصوصة وفي الآن نفسه التظاهر بأننا لم نعبر عنها، لكن بطريقة تنأى بنا عن تحمل المسؤولية"[٧١]، وهي مِيزةٌ لا يقدمها الافتراض المسبق، فلا يُلغى إلا بتغيير في العبارات، يستثنى من ذلك حالات نادرة تطرقنا إليها سابقًا.

والتلويح الحواري يشتمل بين طرفيه على افتراض مسبق غير لفظي، يمكن أن نصفه بالسياقي أو الذهني، فالاستلزام يقوم على مبدأ تداولي مهم وضعه غرايس، سُمِّي بالمبدأ التعاوني، "أي الفرضية القائلة إنَّ كلَّ مشارك سيحاول أن يسهم بصورة صحيحة في الوقت الصحيح في التبادل الحواري"[٧٢]، وهذا المبدأ حاضر بشكل من الأشكال في كل عملية حوار، فهو بذلك يعدُّ افتراضًا مسبقًا لكل حوار ناجح، كما أنَّ لكل فعل كلامي افتراضات مسبقة تضمن نجاحه، وغيابها سببٌ لإخفاقه، وهذه الافتراضات تأخذ طبيعة سياقية، وتبتعد عن الطبيعة اللغوية التي عهدناها فيما سبق.

إنَّ غرايس عندما وضع المسلمات الحوارية الأربع المعروفة لم يدّعِ أنَّ المتحاورين سوف يطبقونها بحذافيرها، وإنَّما يضعونها نصب أعينهم، ويسترشدون بها، فحين يخالفها المتكلم يفترض المستمعُ بأنَّ المتكلمَ قد طبقها على المستوى الأعمق للتواصل، ففي المثال:

أ: أين علبة الحلوى؟

ب: الأولاد كانوا يلعبون في غرفتك هذا الصباح.

فعلى المستوى السطحي فإن جواب (ب) عن سؤال (أ) مخالف لقاعدتي الكمية والصلة، لكن على المستوى العميق فإنَّ افتراض روح التعاون يدفع إلى البحث عن تفسير أو تأويل، وهو أنَّ الأطفال أكلوا الحلوى[٧٣]، فلو لم يفترض الطرف الأول أنَّ الآخر سيتعاون معه في المحادثة لمَّا توصل إلى المعنى غير المباشر[٧٤].

وفي المقابل فإنَّ عدم وجود هذه الأرضية من التعاون سيمنع الفهم المطلوب، وقد يؤدي بالحوار إلى نهاية وخيمة، مثال ذلك: تجلس امرأة على مصطبة في حديقة عامة، ويرقد كلب كبير على الأرض أمام المصطبة، فيأتي رجُل ويجلس على المصطبة، الرجل: هل كلبك يعض؟ المرأة: لا، ينزل الرجل ليلتمس الكلبُ فيعض يد الرجل، فيحتجُّ

الرجل على المرأة: قلت لي أنَّ كلبك لا يعض!! المرأة: لكنَّ هذا ليس كلبي، "إحدى مشاكل هذا المشهد هو أسلوب التواصل، وبالتحديد يبدو أنها مشكلة سببها افتراض الرجل أنَّ ما توصل أكثر مما قيل، المشكلة افتراض الرجل أنَّ كلًّا من سؤاله: هل كلبك يعض؟ وجواب المرأة: لا، يخصان الكلب أمامهما"[٧٥].

المبحث الثاني

الافتراض المسبق في البلاغة العربية

فكرة الافتراض المسبق كانت حاضرة في مباحث البلاغيين العرب، وقد تحدَّثوا عنها وعن طبيعتها اللغوية والبلاغية بألفاظٍ مختلفة، ولم يقفوا منها وِقفةَ الفيلسوف ينظر إلى الظواهر نظرةً منطقية مجردةً، بل وِقفة اللغوي والأديب الذي يرشد إلى أغراضه البلاغية ويتذوق قيمها الجمالية، وقد استوعبوا كثيرًا من مباحثها التي صُنِّفت حديثًا، لكن كلُّ ذلك كان ضمنًا في مواضيع متفرقة، فلم ينظروا إليها كظاهرة مستقلة في البحث، ولم يجتمع شتاتُها عندهم في نظرية مكتملة الملامح كما عند المعاصرين.

وبعضهم اقترب من تعريفها، فأبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤ هـ) أشار إليها في باب التضمين، قال: "تضمين الكلام هو حصول المعنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه"[٧٦]، وهذا أشبهُ بمتضمنات القول، ثم جعل من أنواعه تضمينًا توجبه البنية وتضمينًا توجبه معنى العبارة: "فأمَّا الذي توجبه نفس البنية فالصفةُ بمعلوم يوجب أنَّه لا بدَّ من عالم، وكذلك مكرم، ... وأمَّا الذي يوجبه معنى العبارة من حيث لا تصح إلا به فكالصفة بقاتل يدل على مقتول من حيث لا يصحُّ معه معنى قاتل ولا مقتول، فهو على دلالة التضمين"[٧٧]، والبنية والعبارة تشير إلى العناصر اللغوية الدالة على المعنى المضمَّن، أي أنَّ هذا التضمين "يُستنبط من خلال الإلمام بالسياق اللغوي العام للقول أو للخطاب، فهو بذلك يُكوِّن المعنى المفترضَ موضوعيا"[٧٨].

وفي هذا المبحث سنعرض جهود البلاغيين العرب في فهم الافتراض المسبق، ونحاول قراءة بعض المباحث البلاغية وفق هذه الظاهرة.

المطلب الأول: التعريف

وهو من أقوى مولدات الافتراض المسبق الوجودي، وقد نال قسطًا كبيرًا من اهتمام البلاغيين العرب، للفوائد المهمة التي تترتب عليه، فالتعريف عندهم: "الإشارة إلى ما يَعرفه مخاطبك، وأنَّ المعرفة ما يشار بها إلى أمر متعين، أي معلوم عند السامع من حيث أنَّه كذا"[٧٩]، والمعرفةُ هي المشار إليه المُعيَّن المعلوم، الذي وجوده في الواقع سابقٌ على ذكره، ولقد تنبه النحاة والبلاغيون على توليده للافتراض المسبق الوجودي، فكان من مقاييسهم في التمييز بين المعرف وبين المنكر أنَّ الأول لا تدخل عليه لا التي لنفي الجنس، بخلاف الثاني، ومنها أنَّ المعرفة تشير إلى موجود خارج، قال الرضي الاسترآبادي: "والأصرح في رسم المعرفة أن يقال: ما أُشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية"[٨٠]، والمقصود بهذا الخارج "ما في خارج ذهن المخاطب، وهو الوجود"[٨١].

المعرف إذن في المفهوم التداولي شيءٌ يفترض وجوده مسبقًا، بحيث تكون حقيقة هذا الوجود غير متأثر بما يجري إثباته أو نفيه في الكلام المتضمن فيه، ولن يخضع لتصديق أو تكذيب، ولو تبين انعدام هذا المعرَّف بَطلَ الكلام من أساسه، فالتعريف يمثل جسرًا معرفيًا بين طرفي الخطاب، وهو يشتمل على نسبة خارجية للكلام، لكن لا يُقصد إلى الإخبار عنها، بل عدّها ركائز لما يشتمل عليه الكلام من مضمون خبري أو إنشائي، كقوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [سورة طه، الآية: ٥]، الخبر الذي صدَّقه المؤمنون وكذَّبه الكافرون هو نسبة الاستواء على العرش إلى الرحمن عزَّ

وجلَّ، أمَّا وجوده تعالى ووجود العرش على وجه الحقيقة فليس خبرًا مطروحًا في الآية الكريمة .

والمعارف متعددة، فالأعلام والمعرفات بـ (ال) والإضافة والموصولية جلَّها تولد الافتراض المسبق، بخلاف أسماء الإشارة والضمائر؛ فهي ترتبط بسياقاتها فقط، فالعلم والمعرف بـ (ال) تفترض وجود المعرف فقط، بينما المعرفات بالإضافة والجمل الشرطية تفترض إسنادًا.

أولًا: العلم: هو "اسم يعين مسماه تعيينًا مطلقًا"[٨٢]، فوجود الاسم يدل على وجود مسمًى معين واحد وُضع له لفظ العلم، والمراد هنا علَم الشخص لا علَم الجنس، إذ لا يولد علم الجنس افتراضًا مسبقًا، "لأنَّه اسم عام وليس شخصيًا أو مخصوصًا أو هو حدٍّ عام وليس فرديًا بالمصطلح المنطقي...، ولا يولد الكلام افتراضًا مسبقًا إلَّا إذا كانت ثم قرينة تشير إلى فرد مخصوص معلوم في السياق المخصوص"[٨٣]، ففيه علم الجنس افتراض مسبق بوجود الجنس من بين الأجناس الأخرى، وهذه الشروط تتوافر في العلم فيفترض مسبقًا وجود مسمَّاه، وهو أدقُّ وسائل التعريف، فلا يتأثر بالسياق، ولا يكون معرفةً فرديةً، بل هو اصطلاح جماعي.

ثانيًا: (ال) التعريف: ونأخذ من أنواعها ال العهدية، التي تستعملُ "للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك"[٨٤]، أي أنَّ للمخاطب عهدًا بالمشار إليه، حتى إنه معروف معهود عنده[٨٥]، فضلاً عن المتكلم، ولن يكون هناك عهدٌ بالمعرف بـ (أل) إنْ لم يكن وجودُه متقررًا متفقًا عليه، على الأقل في الأذهان، ووجوده في الأذهان تابع لوجوده في الأعيان، و"لأنَّ إدراك الشيء وملاقاته يستلزم تعيينه"[٨٦]، وكلاهما يستلزم وجوده.

وفي التعريف بـ (ال) يكون الافتراض المسبق متوقفًا عند حد تقرير وجود الاسم المعرف، كما يتميز عن وسائل التعريف الأخرى بأنَّه يحول لفظ النكرة الخالية من

الافتراض الوجودي إلى معرفة متقررة الوجود، يُلاحظ ذلك بوضوح في قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [سورة المزمل، من الآيتين: ١٥ – ١٦] ، قال الزمخشري: "أراد: أرسلنا إلى فرعون بعض الرسل، فلما أعاده وهو معهودٌ بالذكر أدخل لام التعريف إشارةً إلى المذكور بعينه"[٨٧]، ففي اللفظ الأول لن يثبت وجود الرسول إذا انتفى الإرسال، بينما في اللفظ الثاني يكون وجود الرسول ثابتًا متقررًا حتى لو انتفى عصيان فرعون له.

ثالثًا: الإضافة: أي: الإضافة المعرِّفة لا المخصصة، ويكون التعريف بها "بالإضافة إلى بعض المعارف، وقد عُلِم أنَّ مرتبة المضاف هي مرتبة ما أضيف إليه"[٨٨]، وهي إضافة النكرة إلى المعرفة إضافةً محضةً، فالمعرف المضاف إليه يُكسب المضاف تعريفًا ويشكل معه مركبًا إسناديًا معرَّفًا، أو نسبةً ثابتةً بين المضاف والمضاف إليه، لا سبيل للفصل بينهما حتى في اللفظ، وقد رأينا في العلم والمعرف بـ (ال) توليد الافتراض المسبق الوجودي، ولكن هذا المركب المعرف يولد الافتراض المسبق الوجودي من خلال افتراض العلاقة القائمة بين طرفي الإضافة، ففي قول: (عندي كتاب زيدٍ، وليس عندي كتاب)، يكون المتكلم افترض مسبقًا بأنَّ زيدًا عنده كتاب، فالافتراض المسبق المتولد من هذا التركيب المعرف يشمل وجود المضاف والمضاف إليه، وثبوت النسبة بينهما.

وقد كان من فوائد إيراد المعنى مركبًا إضافيًا الايجازُ والاختصار، فهذا التركيب الموجز يعرض المعنى بدقائقه ومحتوياته في صورة أشبه باللفظ الواحد المعرف الذي يجعل من العلاقات القائمة بين جزيئاته مسبوكة سبكًا مُحكمًا.

ولقد أشار البلاغيون إلى خطورة التعبير عن الإسناد بالتركيب الإضافي المعرّف في غير مقامه المناسب؛ لأن توليد الافتراض ملازم له أكثر من ملازمته للمعرف بـ (ال)، الذي قد يتفاوت مستوى تحديد المفترض مسبقًا بين نوعيه العهدي والجنسي،

وتحت هذا الباب نبَّهوا إلى خطأ تقدير مبتدأ معرفة للحذف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[سورة البقرة، من الآية: ١٧١]، فقدَّروا المحذوف في الجملة الأولى: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)، فيلزم من ذلك إقرارٌ بوجود آلهة عدة، ونفيٌ للعدد فقط، وقد غفل عن ذلك بعض النحاة والمفسرين فوقعوا في ذلك المحذور، منهم النحاس، والعز بن عبد السلام، ومحيي الدين درويش، إذ قدروا الكلام: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)، ولقد تنبه الإمام عبد القاهر قبلهم إلى هذه الدقيقة البلاغية، فقال: "وليس ذلك بمستقيم،... فإذا قلنا: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)، كنا قد نفينا أنَّ تكون عدة الآلهة، ولم ننفِ أن تكون آلهة! جلَّ الله تعالى عن الشريك والنظير، كما أنك إذا قلت: (أمراؤنا ثلاثة)، كنت قد نفيت أن تكون عدة الأمراء ثلاثة، ولم تنفِ أن يكون لكم أمراء، ما لا شبهة فيه"[٨٩]، بينهما ذهب ابن العكبري إلى تقدير المبتدأ (إلهنا ثلاثة، أو الإله ثلاثة)، وهو يتوافق مع الاعتقاد الغريب للنصارى بتثليث الواحد وتوحيد الثلاثة، والصوابُ كما قال ابن الزملكاني: "أن تجعل (ثلاثة) صفة لمبتدأ تقديره: (ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة)، أو (في الوجود آلهة ثلاثة)، وحذْفُ الخبر وهو: (لنا)، أو: (في الوجود)، مطردٌ في كل ما معناه التوحيد، نحو: (لا إله إلا الله)"[٩٠].

رابعًا: الصلة: تجري عملية التعريف بالموصولية من خلال الموصول وصلته، فالموصول مبهم لا تدرك منه فائدةٌ إلا من خلال صلته، كما لا تدرك فائدة الضمائر وأسماء الإشارة إلا بإدراك ما تعود إليه، والصلة هي العنصر الحامل لمضمون الافتراض المسبق، ولذلك اشترطوا قديمًا في جملة الصلة "أن يكون المتكلم والسامع على علم بها، وأن تكون خبريةً معهودةً"[٩١]، تكون خبرية لأنَّها تشتمل بذاتها على الإفادة بشيء، وتكون معهودة لأنَّها جيئت لإزالة إبهام الموصول، قال صاحب المواهب: "ومحل التعريف بالموصولية أن يكون السامع عارفًا بنسبة جملة إلى مفهوم ذهنًا، فهذا أصلها،

فإذا قيل مثلًا: (من أحسنت إليه بالأمس قد شكرك)، كان المعنى: ذلك المعهودُ لك بأنَّك أحسنت إليه قد شكرك، ولو قلت بدله: (إنسانٌ أحسنت إليه قد شكرك)، لم يفدْ هذا العهد في أصل الوضع كما أفاده الموصول...؛ ولهذا أذا أريد التعيين كان استعمال الموصول هو الأصل، لأنَّه يفيد التعيين بالوضع فترجح عن استعمال النكرة الموصوفة"[٩٢]، وزيدَ على ذلك أنْ لا يكون للمخاطب علم بالأحوال المختصة به سوى الصلة[٩٣]، وهذه السمة أشبه بالتخصيص، وكأنَّ الصلة لا تستهدف الإخبار، وإنَّما الإشارة إلى صفة معروفة، وتعيينها من بين صفات أخرى لغرض بلاغي.

جملة الصلة وحدها لا تمثل خبرًا، ولا يحسُن السكوت عليها برغم اشتمالها على المسند والمسند إليه، قال الرضي: "الصلةُ تُخالِف الخبرَ؛ لأنَّ الخبر ينبغي أن يكون مجهولًا عند المخاطب، لأنَّ الغرض من الخبر إفادةُ المخاطب شيئًا من أحوالِ مَن يعرفه، فلو كان ذلك معلومًا عنده، لم يكن مُفيدًا له شيئًا"[٩٤]، وهذا تنبُّهٌ صريح من الرضي للتمييز بين ثنائية الخبر والافتراض المسبق على مستوى الجمل، وقد سبقه إلى ذلك الإمام عبد القاهر فقال في باب التعريف بالذي: "جيء به ليفصل بين أنْ يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع له، وبين أن لا يكون الأمر كذلك"[٩٥]، وجملة الصلة عنده اجتلبت من أجل: "وصف المعارف بالجمل"[٩٦]، فجمل الصلة أوصاف متحورة إلى جمل وتتبع موصوفاتها.

تحمل جملة الصلة صفات المفرد المعرف من ثبوت المرجع وتوليد الافتراض المسبق، ووقوعها خارج نطاق التصديق والتكذيب لأنها تحيل إلى موصوف معرف، وهنا يُستحسن أن نشير إلى فريغة، فقد اكتشف سمة هامة لبعض التراكيب، إذ رأى أنَّ جملة الصلة لا تحيل إلى فكرة كاملة، بل تحيل إلى شخص ما، فمرجعه إذن ليس قيمة

صدق أو كذب[٩٧]، "وإذا كان المخاطب على علم بذلك المضمون المخصص الوارد في جملة الوصل فهذا يعني أنَّه مفترض مسبقًا من قبل المتكلم، سواءً حقيقة أو ادعاءً"[٩٨].

خلاصة القول في توليد المعارف للافتراضات المسبقة أنَّ العلم والمعرَف بـ ال تفترض مجرد وجود الشيء، الأول بطريقة وضعية غير قابلة للتعليق أو الإلغاء، والثاني بطريقة لغوية قابلة للانفكاك والإلغاء، بينما الإضافة المعرِّفة تفترض نسبة شيء إلى شيء، فهي خبرٌ مسبوك، أمَّا جملة الصلة فيتسع نطاقها ليحتوي موقفًا كاملًا، وهو في الأصل خبرٌ ألقت به جملة الصلة في خانة الافتراضات المسبقة بعد أن سبق العهدُ به، وكل الجمل المتعاطفة الواقعة تحت عنوان الصلة تأخذ الحكم نفسه.

المطلب الثاني: الحذف

يقوم الحذف في البلاغة العربية على ظاهرة تداولية هامة، وهي تضمين الكلام بأكثر ممَّا جرى نطقه بالألفاظ، فهو "إسقاطُ كلمةٍ للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فَحوى الكلام"[٩٩]، والإيجاز أبلغ صفة وصف بها كلام العرب، فقد "تستحسن العرب الحذف فى بعض المواضع، لاقتضاء الكلام المحذوف ودلالته عليه"[١٠٠]، ويكون بإسقاط المتكلم بعض الألفاظ معوّلًا على الحال ومستنطقًا إياه للإفصاح عما لم يفصح عنه هو، فهو إذن ذو صلة وثيقة بالمقام الذي يرشد إلى المحذوف ويجعله حاضرًا في الذهن بِعدِّه عنصرًا مهمًا في بناء المعنى لا غنى عنه، أو قد يرشد المقام إلى بلاغة الحذف فحْسب، بطي المحذوف عندما يُقصد تناسيه.

العلاقة بين الحذف والافتراض المسبق تقوم على بعدين: الأول بعدٌ عامٌ يتمثل في الطبيعة التداولية التي توحد بينهما، وهو أنَّ الحذف يقوم على افتراض تعاون بين أطراف الخطاب (المتكلم والمتلقي) في قصد الأول على الإفهام والتأثير، وحرص الثاني على الفهم والتفاعل، فيلتزم الأول بوضع قرائن كافية تدل على المحذوف، وهذا ثابت في كل

أنواع الحذف، قال ابن الأثير: "والأصل في المحذوفات جميعًا على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فإنْ لم يكنْ هناك دليل على المحذوف فانه لغوٌ من الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب"[١٠١]، كما أنَّ المتلقي يدرك المحذوف، ويستشعر الغرض البلاغي أو الجمالي من إزاحة المتكلم بعض ألفاظه إلى دائرة اللانطق.

أمَّا البعد الثاني من هذه العلاقة فهو النظر إلى علاقة الحذف بتوليد الافتراض المسبق وملازمته إياه، شأنه في ذلك شأن المولدات اللفظية للافتراض المسبق التي وقفنا عليها سابقًا، لكن الأمر هنا مختلف بعض الشيء، فتلك المولدات لفظيةٌ ظاهرةٌ في النص، بينما الحذف ظاهرةٌ معنويةٌ سلبية، بيد أنَّ ما يقوي دور الحذف ويقوي حضوره هو أنَّه ظاهرةٌ انزياحيةٌ لافتةٌ للنظر، يَجذب الانتباهَ إلى نفسها فتسهل ملاحظتُها وتحليلُها، وهذا ما يجعله في قوة المولدات اللفظية للافتراض المسبق.

إنَّ الصفة المشتركة بين المحذوف والمفترض مسبقًا أنَّ كليهما يُتضمنان في القول يدل عليهما العناصر اللفظية المذكورة فضلًا عن سياق الحال، لكن يختصُّ الحذف بأنَّ قواعد النحو تشارك في الإرشاد إليه، ويشتركان أيضا في ضرورة وجودهما تقديرًا ذهنيًا وإلا بَطلَ الكلام، فهما الأساس الذي يستند إليه بقية أفراد الجملة المذكورة، ولو ظهر أحدهما في اللفظ لفقد الكلام تلك البلاغة المستقاة من إضمارها، لكن هذا الظهور عيبٌ فيما يجب أن يحذف، وليس الأمر كذلك في الافتراض المسبق، إذ أنَّ في الحذف "لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته، ولصار إلى شيء مسترَكِّ مسترْذل، ولكان مبطلًا لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقة"[١٠٢]، بينما لا مشكلة في إظهار التصريح بالمفترض المسبق، فلو قلنا: كان زيد يدخن فأقلع عن التدخين، لم

يكن في الكلام عيب، وإنَّما تغيِّرٌ في الأسلوب ناجمٌ عن إلغاء الافتراض المسبق وتحويله إلى خبر.

وليس الحذف في كل مواطنه يولِّد الافتراضَ المسبق، وإنَّما فقط المقامات التي يكون الدافع فيها للحذف كون المحذوف معروفًا عند الجميع ومسلَّمًا بموقعه من الجملة قد سبق العهدُ به في الكلام لفظًا أو حالًا، فيكون في ذكره جذبٌ للأنظار اليه حيث لا يُقصد ذلك، وإنَّما القصد توجيه الأذهان إلى عناصر الكلام الأخرى المذكورة، وهو الموضع الذي قال فيه حازم: "إنَّما يحسن الحذف لقوَّةِ الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طولٌ وسآمةٌ، فيُحذف ويُكتفى بدلالة الحال، وتُترك النفس تجول في الأشياء المكتفي بالحال عن ذكرها"[١٠٣]، فهذا العنصر المحذوف عندما يحجب ذكره في الكلام لا يطرح للنقاش، ولا يطاله التشكيك والتكذيب، بخلاف حالات كثيرة يكون المحذوف مجهولًا أو غير معينٍ، وهذه الفائدة التداولية هي بعض من فوائد جمالية متعددة يؤديها أسلوب الحذف، وقد أطلق د. طه عبد الرحمن على هذه الحالة بالإضمار، وميزها عن بقية أنواع الحذف إذ قال: "بينما مقتضى الإضمار أن يكون حذفًا لما هو معلومٌ للمستدل، فيستحق أن يُسأل عما أضمَرَ، ويُؤاخذ ببيان الحجة عليه، أو قل يطالب به، فالإضمار لا عن جهل، بل حذف يطالَب فاعله بإثباته"[١٠٤]، وهو أيضا أرضية مشتركة بين المتخاطِبين، "ذلك أنَّ المشاركةَ المطلوبةَ من المستمع في تقدير ما حُذف من الدليل تجعله وكأنَّه لم يحملْ على النتيجة حملًا، وإنَّما وصل إليها بمحض إراداته أو من تلقاء نفسه كما لو كانت قد ظهرت على يده"[١٠٥].

ولتوضيح هذه المسألة نأخذ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾ [سورة البقرة: الآية: ١٢٦]، نجد في جواب الله تعالى لدعاء

نبيه الكريم جملًا محذوفةً، فلم يذكر في اللفظ أنَّه استجاب له وأنَّه سوف يجعل البلد آمنًا ويرزق أهله المؤمنين، بل نلاحظ أنَّ حذفَ ذلك من كلام الله تعالى تخطٍ لهذه المرحلة، فرزقهم أصبح وعدًا منجزًا من المسلمات بحيث لم يعد لذكره من داعٍ، طالما قد وعده أنَّ رزقَهم شمل حتى العصاة منهم، قال الطبري: "فتأويل الآية: قال الله: يا إبراهيم، قد أجبت دعوتك، ورزقت مؤمني أهل هذا البلد من الثمرات وكفارهم، متاعًا لهم إلى بلوغ آجالهم"(١٠٦).

ويدخل التكرار عاملًا أساسيًا في هذا الترابط بين الحذف والافتراض والمسبق، فعنصرٌ لفظي معين إذا تكرَّر استحُسن حذفه في المرة الثانية، وأي معنى أو فكرة إذا تكرر يصبح في المرة الثانية افتراضًا مسبقًا، وهنا إذا اجتمع الحذف مع التكرار كما في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ﴾[سورة الروم، الآية: ١]، إلى قوله تعالى: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[سورة الروم: من الآية: ٤]، أي: من له الأمر من قبل غلبة الروم ومن بعد غلبتهم(١٠٧)، فغلبة الروم أضحى امرًا مفترضًا مسبقًا، وقد بلغ من التسليم وقوة الحضور أن استغني عن ذكره لفظًا، وعلى هذا يحذف المبتدأ، في نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[سورة الجاثية: من الآية ١٥]، أي فعمله لنفسه وإساءته فعليها، ولا يكون هذا الحذف إلا بافتراض أنَّه قد عمل شيئًا، ومثل هذا الحذف أكثر ما يقع في الأخبار، حتى يصبح شائعًا ومقيسًا فيها، نحو خبر المبتدأ الذي يتعلق به حذف أو جار ومجرور، تقديره النحاة بكائن واستقر.

وسنورد فيما يأتي بعض المواضع التركيبية الذي يتعانق فيها الحذف مع الافتراض المسبق:

حذف الفاعل: ذكر البلاغيون من أغراض حذف الفاعل "تعينه وعدم احتمال غيره، إمَّا بحسب الحقيقة والواقع كما تقول: خلاقٌ لما يشاء، أي الله تعالى، وإما بحسب المبالغة

والادعاء كما يقول المادح: وهَّاب الألوف، أي الممدوح"[١٠٨]، فيغني قوة معرفة الفاعل وثبوته في الحقيقة حقيقةً راسخةً عنْ أنْ يُذكر، نحو قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾[سورة الأنبياء: من الآية ٣٧].

حذف المفعول به: تتعدد الأسباب البلاغية لحذف المفعول به من الكلام، ولكن ما يهم موضوعنا هو حذف المفعول به عند قوة إبانة السياق عنه، وعدم قصد المتكلم إليه، أي كما ذكره الإمام عبد القاهر: "أن يكون معك مفعولٌ معلومٌ مقصودٌ قصدُه قد عُلِمَ أنَّه ليس للفعل الذي ذكرت مفعولًا سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، إلا أنك تطرحه وتتناساه وتدَعَهُ يلزم ضمير النفس لغرض غير الذي مضى وذلك الغرض أنْ تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخلص له وتنصرف بجملتها وكما هي إليه"[١٠٩]، فالمتكلم وهو يعلم أنَّ المفعول به غير خافٍ عن سامعيه لن يقصدَ إلى الإفادة به، بل يركز تعبيره على الفعل والفاعل، فهذان السببان يبرران حذفه وصرف الأسماع عنه، وتركيزَها نحو ما يريد الإفادة به، ليتجلى في المعلومات التي يشتمل عليها كلامه ثنائية الخبر الملفوظ في الفعل والفاعل، والافتراض المسبق المضمر إضمارًا لن يجهد السامعون في تقديره لحضوره في أذهانهم قبل الكلام، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[سورة هود: من الآية ٤٢]، أي اركب السفينة معنا، فالسفينة هي التي يفترض أن تُركب، إذ يدل عليه كل القرائن الحالية التي تحيط بالمشهد، وهي موجودةٌ قبل فعل طلب الركوب، فلو جاء الطلب إيجابًا أو سلبًا فإنَّ الذي يقع عليه فعل الطلب ثابت، "وعدم ذكر المفعول به هنا لئلَّا ينصرف إليه النظر، ولا سيما أنه يفهم من المعنى بعد ذكره سابقًا"[١١٠]، ومن ذلك قول الشاعر:[١١١][الطويل]

فَلَوْ أنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمــاحُهمْ نَـطَـقْـتُ وَلَـكـنَّ الـرِّمــاحَ أجَـرَّتِ

ففي هذا البيت "(أجرت) فعل متعد ومعلوم أنه لو عداه لما عداه إلا إلى ضمير المتكلم، نحو: ولكن الرماح أجرتني، وأنه لا يتصور أن يكون هاهنا شيء آخر يتعدى إليه لاستحالة أن يقول: فلو أنَّ قومي أنطقتني رماحهم، ثم يقول: ولكنَّ الرماح أجرت غيري"[١١٢]، أي قطعت لساني عن المديح فيهم لفرارهم، ومنه أيضا قول أبي دلامة:[١١٣][الكامل]

عَيْنــانِ واحِــدةٌ تُرَى مَسْــــرُورَةً بــإِمــامِهــا جَــذْلَى وأُخْرَى تَــذْرِفُ

أي: تذرف الدمع، فإن سياق الكلام لم يجعل للفعل (تذرف) مفعولًا غير الدمع، سواء ذُكر أو حذف؛ لذا كان حذفه مستحسنا لأنه في حكم الأمور المسلمة.

وكثر حذف المفعول به بعد فعل المشيئة لدلالة ما يليه عليه[١١٤]، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾[سورة البقرة: من الآية: ٢٠]، يقول الزمخشري: "ومفعول شاءَ محذوف، لأن الجواب يدل عليه، والمعنى: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها"[١١٥]، ومنه قول الشاعر: [١١٦][الكامل]

لَوْ شِــئْتَ لَمْ تُفْسِــدْ سَــماحةَ حاتمٍ كَرَمًــا وَلَمْ تَهْــدِمْ مَــآثِر خــالِــدِ

فتقدير المحذوف: لو شئت ألَّا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، فالمحذوف المقدر أضحى معلومًا، والحذف في هذا الموضع كثر واشتهر، كما يضيف الزمخشري: "ولقد تكاثر هذا الحذف في شاء وأراد، لا يكادون يبرزون المفعول إلَّا في الشيء المستغرب، كنحو قوله: فلو شئت أنْ أبكِي دمًا لبكيتُه"[١١٧].

هذه المواضع التي وقفنا عليه هي عندما يكون المفعول به معروفًا بدلالة الحال حتى يستغني اللسان عن ذكره، وقد عدَّها الإمام عبد القاهر أن ليس فيها للمفعول به غير الحذف وجه[١١٨]، وقد ذهب بعض الباحثين إلى عدم عدِّ هذه الظاهرة من قبيل

الحذف، ذلك أنَّ المفعول به عندهم يسقط من الكلام ولا يقدر له تقدير، منهم د. فاضل السامرائي الذي يقول: "والحقيقة أن هذا ليس من باب الحذف، بل هو أن تقتصر على الحدث وصاحبه من إرادة المفعول، وليس له تقدير ولا نية، وذلك بحسب الحاجة والقصد"[١١٩]، وأحمد المراغي الذي أنزل الفعل المتعدي بمنزلة اللازم "فلا يذكر له مفعولًا لئلَّا يتوهم السامع أنَّ الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول"[١٢٠]، وهذا التناسي للمفعول به إنَّما يكون في الإعراب والإخبار فقط، أما في مجمل ما يتضمنه الكلام من معلومات فلا يمكن تمرير الكلام بدون افتراض مفعول به عندما يكون الفعل متعديًا، فالمفعول به المحذوف لشهرته وعدم وجود خلاف في معرفته وتعيينه هو افتراض مسبق، أما في الحالات الأخرى التي يحذف فيه المفعول به وهو مجهول ولا يقصد تحديده فليس ذلك من باب الافتراض المسبق، وإنْ أَخذَ أبعادًا تداوليةً أخرى، فالفوائد التداولية للحذف لا تقتصر على توليد الافتراض المسبق.

حذف الصفة: وهو قليل؛ لأنَّ حذفها يفوت الفائدة المرجوة من إلحاقها بالموصوف، قال صاحب الطراز: "وهذا يكون على القلة ... الصفة من حقها أنْ تأتي من أجل إيضاح الموصوف وبيانه، فلمَّا كانت الصفة مختصة بالإيضاح والبيان، كثر لا شك قيامها مقام الموصوف، فإنه يكثر إبهامه من غير ذكر الصفة"[١٢١]، وهذه القلة سببها اشتراط البلاغيين في الصفة المحذوف أن تكون مشهورةً مألوفةً عند أطراف الخطاب حتى يطوى ذكرها وتحضُرُ فائدتها، وهذا ما يعطيها طبيعة الافتراض المسبق، فمن ذلك قولهم: المدينة، يقصدون المدينة المنورة، ودون هذا الافتراض تضطرب الوظيفة التوصيلية في العبارة، إذ يصدُقُ لفظ (المدينة) دلاليًا على كل مدينة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا ٧٩﴾ [سورة الكهف: من الآية: ٧٩]، أي: سفينة صالحة، فصفة السفينة يجب أن تكون صالحةً حتى تصبح عرضة لطمع الملك.

حذف الفعل: عندما تكون للجملة الفعلية موقعٌ من الإعراب في جملة هي أوسع منها فإنَّ حذف هذه الجملة وإبقاء شيء من عناصر الجملة الأصلية لتكون دليلًا عليها يجعل ذلك الفعل المحذوف في حكم المفترض مسبقًا، فيمنع إضمارُه وعدمُ التلفظ به من أنْ يطاله النفيُ أو يُطرحَ للتشكيك، الذَينِ إنْ وقعا فإنهما ينصرفان إلى العناصر المذكورة في الجملة، ومن مظنَّة هذه الظاهرة أسلوبُ التحذير والإغراء، إذ يحذف الفعل لأنَّه معلومٌ من خلال التركيب، ولأنَّ القصد والاهتمام موجه إلى المفعول به، كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ١٣﴾[سورة الشمس، الآية: ١٣]، يذكر السيوطي من فوائد هذا الحذف: "التنبيه على أنَّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأنَّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾، فناقة الله تحذير بتقدير: ذروا، وسقياها إغراء بتقدير: الزموا"[(١٢٢)]، وقريب من ذلك أساليب الذم محذوفة العامل، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ٤﴾[سورة المسد، الآية: ٤]، تقدير الفعل: أذم حمالةَ الحطب، فالذمُّ في مثل هذه السياقات قد وقع وثبت وترسخ، ثم أضحى مسلمًا به غير قابل للدحض، ولو حاول المذموم أن ينفيه عن نفسه فلن يقدر سوى محاولة إزاحته إلى شخص آخر، دون نفيه على العموم، ونظير ذلك نجده في بعض صيغ الاستعمال اليومي التي تحمل معنى الدعاء، كمثل قولنا للقادم والحالِّ: أهلًا وسهلًا، وللصائم أو الحاج: مبرورًا ومشكورًا، ولمن أكل من زادنا: بإلف عافية، فهذه العبارات لا تقال إلا عندما يقع النزول والحلول، أو أداء الصيام أو الحج، أو تناول الطعام، وكل ذلك على وجه التأكيد والعيان، بحيث ينصرف الدعاء إلى النتائج المترتبة عنها لا إلى ذاتها، ولو أنَّ أحدًا استعملها منفيةً فإنَّ المحذوف سيبقى ثابتًا، فصيغ مثل: لا أهلًا ولا سهلًا، أو

لا مبرورًا ولا مشكورًا، يقتضي استعمالُها قدومًا وحلولًا، أو صياما أو حجًا، كما في سياقات استعمالها مثبتةً، وقد لعبت كثرة الاستعمال دورًا في رسوخ هذه الفائدة التداولية.

يُحذف الفعل وتكون العناصر اللفظية التي تحيط به هي الدالةُ على حذفه بمساعدة سياق الحال، فتلك الألفاظ تولد افتراضًا مسبقًا يمثله الفعل المحذوف، أو قد يكون المحذوف أكثر من فعل واحد، كقوله تعالى في قصة النبي يوسف: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ۝٤٥ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾[سورة يوسف، من الآيتين: ٤٥ – ٤٦]، فلقد أسقطت الآيةُ أحداثًا كبيرةً من سرد القصة، ليس لقلةِ أهميتها، وإنَّما تكفَّلَ ببيانها التصريحُ لفظيًا بالأحداث التالية لها، فسؤال الرجل للنبي يوسف عليه السلام يستؤوله عن حلم الملك يقتضي أنَّ الملك قد أرسله وقد ذهب وقابل نبي الله تعالى كما قال ابن الأثير: "قد حُذف من هذا الكلام جمل مفيدة تقديرها: فرجع الرسول إليهم، فأخبرهم بمقالة يوسف، فعجبوا لها أو فصدقوه عليها، وقال الملك ائتوني به، والمحذوف إذا كان كذلك دلَّ عليه الكلام دلالةً ظاهرة؛ لأنَّه إذا ثبتت حاشيتا الكلام وحُذف وسطه ظهر المحذوف دلالة الحاشيتين عليه"[١٢٣]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [سورة البقرة، من الآية: ١٨٤]، فإنَّ إيراد الشارع للفدية وبيانها مبني على أنَّ المريض الصائم قد أفطر من صومه، إذ لا يمكن تصور الفدية أو عدمها للصائم المريض إلا إذا أفطر، وهذا التناقض الحرفي في الظاهر يدفعنا إلى البحث عن أساس للكلام مقدرٍ في الجملة، هو يمثل الافتراض المسبق، يدل عليه اللفظ والسياق، وإنْ لم يكن موقعُه من الإعراب ضروريًا، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ۝٢٨ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ۝٢٩﴾[النمل: ٢٨ – ٢٩]، فقول الملكة: يا أيها الملأ... تفترض مراحل عدة من أحداث القصة لم تذكر، "فحذُف ما حذُف من تفصيلات جزئية

تدرك من السياق، وفي تخطيها وصول إلى العناصر الجوهرية في القصة"[١٢٤]، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتاب الخالق وفي كلام الخلق، من ذلك قول الشاعر العباس بن الأحنف:[١٢٥][الكامل]

عَطَــفَ الأحِبّــةُ كلُّهــم وكأنّمــا قَــدْ وُكّلَــتْ بِــتعلّمِ الهِجْــرانِ

تقدير الكلام: إنَّ الجميع قد عطفوا عليه لمَّا رأوا من قسوة الهجر التي يكابدها بينما هي لم تفعل، بدليل وصفه للحال أو السبب، فكأنها تتعلم الهجران، وهذا الوصف الذي أورده الشاعر يولد افتراضًا مسبقًا يعززه الحذف، وهو عدم عطفها عليه، وهو ثابت يحفظه الاستتار أيًا كان سبب انعدام العطف.

وتحذف الجملة الفعلية كثيرًا عندما تدل على فعلٍ كلامي في مقام الابتداء في أي فعل في الحياة الواقعية عند اقترانها مع عبارة (بسم الله)، فهذه البسملة تفترض عبارة: أبدأ كلامي، أو أكتب رسالتي، وتحذف لأن المقام يدل عليها بقوة فيغني عن ذكرها.

ثانيًا: حذف كان واسمها: تحذف كان واسمها اطرادًا بعد (إن) و(لو) كما نص النحاة على ذلك، فتصبح كينونةُ الشيء أمرا ثابتًا، ويكون الخبر المطروح مقصورًا على الهيئة المرادة أن يكون عليها ذلك الشيء، كقول نبينا ﷺ: "التمسْ ولو خاتمًا من حديد"[١٢٦]، فالجملة الثانية بعد فعل (التمس) مشتملة على فعل كان واسمها، والتقدير: ولو كان ما التمسته خاتمًا من حديد، وفي حذفه توجيه على وجوب الالتماس في كل الأحوال، وهذا بالاعتماد على السياق في الفعل السابق (التمس)، وعلى اللفظ (خاتما من حديد) في ذكر أدنى حدود ما يجب التماسه.

المطلب الثالث: التقديم والتأخير

يرجع النظر في موضوع التقديم والتأخير إلى بواكير البحث اللغوي عند العرب، ولعلَّ أول من نفث فيه روح البلاغة هو الإمام عبد القاهر الجرجاني فقال: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة"[١٢٧]، ولقد اكتشف الإمام فيه تناسبًا قصديًا بين ثنائية المقدم والمؤخر، وبين ثنائية الخبر والافتراض المسبق، في الجملة الواحدة.

وهنا أشير إلى أنَّ أشهر الأغراض البلاغية للتقديم وأكثرها ورودًا هو الاعتناء بالمتقدم، وقد أثبته سيبويه بقوله: "كأنهم إنَّما يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وأنْ كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[١٢٨]، وهذا الغرض بحدِّ ذاته من الممكن أن يجعل التقديم يولد الافتراض المسبق في العنصر المتأخر، فلقد جرت العادةُ أنَّ الجديد يحظى بعناية أكبر بغض النظر عن مدى أهميته الواقعية، وتقديم المتقدم تعني أنَّه هو المعلومة الجديدة، وأنَّ المتأخر أمرٌ قد سبق العلمُ به فأمسى معلومًا.

إنَّ نظرة المتكلم إلى المعلومات والمفاهيم التي يطرحها هي التي تقوم بإعادة نظم وترتيب مفردات الجملة، "فتدفع ببعض مكونات الجملة إلى الخلفية لتكون معلومات قديمةً ومسلمةً بها من قبل المتخاطبين في السياق، في حين يتم إبرازُ بعض المكونات إلى المقدمة لتشكل الخبر أو المعلومة الجديدة التي تذكر على خلفية المعلومات القديمة المسلَّم بها، والتي تشكل الافتراض المسبق"[١٢٩]، فقول: المؤمنُ يعبد ربَّه، يناسب سياق: مَن يعبد ربَّه؟ بافتراض أن ثمَّة مَن يعبد ربه، وقولُ: ربَّه يعبدُ المؤمنُ، يناسب سياق: مَن يعبدُ المؤمنُ؟ بافتراض أنَّ المؤمنَ يعبد إلهًا.

أولًا: التقديم والتأخير في الإثبات: توليد الافتراض المسبق في هذه الحالة ليس مطّردًا، فقد تكون عناصر الجملة منتظمة بحسب أغراضٍ بلاغية أو مؤثرات سياقية، كالتشويق

إلى متأخرٍ، أو تعجيل مسرةٍ أو مساءةٍ، فتكون تلك الأغراض والمقاصد مُلغية للافتراض المسبق إلغاءً سياقيًا، وقد يكون تقديم اللفظ لأنه ملازم للتقدُّم.

ولكنَّ يطرد توليده في حالات ذكرها البلاغيون، منها تقديم الظرف نفيًا، أي أن يليَ النفيَ متعلقُ خبرِ ظرفيٌ متقدمٌ على مبتدئه، كما في قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [سورة البقرة، من الآية: ٤٧]، يفترض وجود عيب في دار غير دار الآخرة بعدما ينفيه عن دار الآخرة تفضيلًا لها عن دار الدنيا العائبة بالنقص، "أي ليس في خمر الجنة ما في خمرة غيرها من الغول...، فكذلك إذا قلنا: (لا عيبَ في الدار)، كان معناه نفي العيب في الدار، وإذا قلنا: (لا في الدار عيبٌ)، كان معناه أنَّها تفضل على غيرها بعدم العيب"(١٣٠).

ويذكر لنا الإمام عبد القاهر حالات ثلاث لنظم الجملة، يطّرد توليد الافتراض المسبق في حالتين منهما، فالأول يعتمد على تعريف الخبر، ليكون معلومًا عند السامع قبل الكلام، فتكون الإفادة مقصورة على إثبات ذلك الخبر على المبتدأ، يقول: "اعلم أنَّك إذا قلت: (زيد منطلق)، كان كلامك مع من لم يعلم أنَّ انطلاقًا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداءً، وإذا قلت: (زيد المنطلق)، كان كلامُك مع من عرف أنَّ انطلاقا كان، إمَّا من زيدٍ وإمَّا من عمرو، فأنت تعلمه أنَّه كان من زيد دون غيره، والنكتة أنَّك تُثبت في الأول الذي هو قولك: (زيد منطلق)، فعلًا لم يعلم السامعُ مِن أصله أنَّه كان، وتثبت في الثاني الذي هو (زيد المنطلق) فعلًا قد علم السامعُ أنَّه كان، لكنه لم يعلمه لزيد، فأفدته ذلك"(١٣١).

إنَّ الفضل في توليد الافتراض المسبق هنا يعود إلى تعريف الخبر، سواءً أكان هذه اللام تعريفية أم موصولية، وهو ما يبدو من خلال مقابلة المثالين، والذي يهمّ موضوع التقديم والتأخير هو الموضع الثاني الذي ذكره الإمام، عندما يكون الوصف المعرف

مبتدأً، يعلق على عبارة (المنطلق زيد): "يكون المعنى حينئذ على أنَّك رأيت إنسانًا ينطلق بالبعد منك، فلم يثبت ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: (المنطلق زيد)، أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد، وقد ترى الرجل قائمًا بين يديك وعليه ثوب ديباج والرجل ممَّن عرفته قديمًا، ثم بَعُد عهدُك به فتناسيته، فيقال لك: (اللابس الديباج صاحبك الذي كان يكون عندك في وقت كذا، أما تعرفه؟) لشدِّ ما نسيت! ولا يكون الغرض أن يثبت له لبس الديباج لاستحالة ذلك من حيث إنَّ رؤيتك الديباج عليه تغنيك عن إخبار مخبر وإثبات مثبت لبسه له"[١٣٢]، فالغرض هنا –عند تقديم الوصف المعرَّف– هو تحديد المخبر عنه، بخلاف الحالة الأولى، التي كان الغرض فيها إثبات الخبر للمخبر عنه وجوبًا بعد أن كان جوازًا، والفيصل بينهما تقديم أحد طرفي الإسناد أو تأخيره.

ثانيًا: التقديم والتأخير في النفي: يدخل النفي على الجملة الخبرية حصرًا، وهو إمَّا له القدرة أنْ يجريَ على جميع عناصر الجملة جملةً واحدة، فيكون فهم المعنى تابعًا لفهم السياق، وإمَّا يتسلط على بعضها دون بعض، وفي الحالة الثانية فإنَّ ما قُدِّر أن يبقى خارج نطاق النفي يكون ثابتًا ومفترضًا، يقول عبد القاهر: "إذا قلت: (ما فعلتُ)، كنتَ نفيتَ عنك فعلًا لم يثبتْ أنه مفعول، وإذا قلت: (ما أنا فعلت)، كنت نفيت عنك فعلًا ثبت أنَّه مفعول، تفسير ذلك أنك إذا قلت: (ما قلتُ هذا)، كنت نفيت أنْ تكونَ قد قلت ذاك، وكنتَ نوظرت في شيء ثبت أنَّه مقول، وكذلك إذا قلت: (ما ضربت زيدًا)، كنتَ نفيت عنك ضربَه، ولم يجب أن يكون قد ضُرِب، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك وأن لا يكون قد ضُرِب أصلًا، وإذا قلت: (ما أنا ضربتُ زيدًا)، لم تقله إلا وزيدٌ مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب"[١٣٣]، وكلام الشيخ توجيهٌ تداولي ينصُّ

على مراعاة ضوابط سياقية تخرج عن دائرة النحو والإعراب، وعدم مراعاتها كفيلةٌ بقتل روح البلاغة في التعبير.

وباختصار إذا وقع النفي على الاسم المعرَّف المسند إليه خبرٌ فعلي كان الفعل مفترضًا مسبقًا، وإذا وقع النفي على الفعل مباشرة فلا افتراض مسبق.

إنَّ السِّرَّ في عمل النفي بهذه الطريقة يكمن في أنَّ الفعل المسند إلى اسم معرَّف له من القوة في الوجود يستمدها من الفاعل المعرف ما يجعله مفترضًا مسبقًا، "أي أنَّ حيز النفي لم يشمل حصول الفعل، فهو مفترض مسبقًا، أو ثابت حسب تعبير الجرجاني، وإنَّما شمل كون المتكلم هو الفاعل"[١٣٤]، وهذا الحكم يجري حتى في بعض سياقات الإثبات كما ذكرنا قبل قليل، بحيث لا ينتفي الفعل إلا بتسليط النفي عليه مباشرة، أمَّا إذا تسلط النفي على الفاعل المعرَّف بأنَّه لم يقم بذلك الفعل لبحث الذهن عن الفاعل الحقيقي دون أنْ يقدح في الفعل، وهذا ما لا نجده فيما لو كان الفاعل المنفي نكرةً، فيفقد الفعل هذه الطاقة الثُّبوتية، نحو: (ما طالبٌ حضر المنتدى)، فالنفي هنا وإنْ كان واقعًا على الفاعل إلَّا أنَّه لا يمتنع أن يقع على الفعل أيضًا، بحيث يدل على عدم حضور أحدٍ إلى المنتدى لا من الطلاب ولا من غيرهم.

وقد صرَّح السكاكي بأنَّ تعريفَ الفاعل عاملُ تقوية لتحقق الفعل: "ولا شبهة أنَّ احتمالَ تحقق الحكم متى كان أبعدَ كانت الفائدةُ في تعريفه أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف"[١٣٥].

وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ تقديم المفعول به وجعل النفي مسلطًا عليه يجعل من الفعل والفاعل مفترضًا مسبقًا، "فإذا قلتَ: (ما ضربتُ زيدًا)، فقدمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيتَ أن يكون قد وقع ضربٌ منك على زيد ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركته مبهمًا محتملًا، وإذا قلت: (ما زيدًا ضربت)، فقدمت المفعول كان المعنى

على أنَّ ضربًا وقع منك على إنسان وظُنَّ أن ذلك الإنسان زيدٌ، فنفيتَ أن يكون إياه"[١٣٦].

وما يولده النفي من افتراض عند مباشرته المفعول به يجري حكمُه على قيود أخرى عند تقدمها، فمنها الجار والمجرور، "فإذا قلت: (ما أمرتك بهذا)، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرْته بشيء آخر، وإذا قلت: (ما بهذا أمرتك)، كنت قد أمرته بشيء غيره"[١٣٧]، ومنه المفعول فيه، "نحو: (ما بين الأشجار وجدت الكرة)، فإنه يفيد إثبات وجدان الكرة، لكن نفي كونها بين الأشجار بخلاف ما لو قال: (ما وجدت الكرة بين الأشجار)، فإنه نفي وجودها بين الأشجار، أمَّا وجودُها في محل آخر فلم يعرض له"[١٣٨].

ويقاس على ذلك أيضًا الحال، نحو: (ما مخلصًا زيدٌ دعا)، فإنه يثبت دعاءً لزيدٍ وينفي إخلاصه فيه، ومنه أيضًا قول العرب: (ما هكذا تورد يا سعد الإبل)، يقتضي الكلام أنَّ الإبل أُوردت الماء بطريقة خاطئة، وأنَّ النفي الإنكاري توجَّهَ إلى هيئة توريدها بعدما صار توريدها متحققًا، وكذلك المفعولُ لأجله، نحو: (ما لهذا خُلقنا)، فإنَّ خلق الخالق ثابت في الجملة، والنفي واقع على السبب فقط[١٣٩]، بدليل أنَّ نقضه سيكون: (بل لهذا خُلقنا)، ومن ذلك قول الكميت[١٤٠]:

طَرِبْتُ، وما شَـوقًا إلى البِيضِ أَطرَبُ ولاَ لَعِبًـا مِنّي، أذُو الشَّـــيـبِ يَلعَـبُ

فقوله: (ما شوقًا إلى البيض أطرب، ولا لعبًا) يفترض أنَّه طرب لشيء ما، بينما يتوجه النفي إلى أسباب هذا الطرب لا إلى ذاته.

ثالثًا: الاستفهام: يتشابه الاستفهام مع النفي على صعيد العمل والمعنى في كثير من الحالات النحوية والبلاغية، فهو مقياس كشف الافتراض المسبق في الجمل المنفية والمثبتة، والاستفهام بالهمزة إذا دخلت على الجملة توجه معناه البلاغي من شك أو

إنكار أو تقرير على ما يليه، "إذا قلت: (أفعلت؟) فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسهِ، وكان غرضُك من استفهامك أن تعلمَ وجودَه، وإذا قلت: (أأنت فعلت)؟ فبدأت بالاسم، كان الشكُّ في الفاعل من هو، وكان التردد فيه ...، ولو قلت: (أأنت قلتَ شعرًا قط؟ أأنت رأيت إنسانا)، أخطأت، وذاك أنَّه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا؛ لأنَّ ذلك إنَّما يُتصوَّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص"[١٤١].

والحكم نفسه يجري على القيود، فالمفعولُ به المتقدم الذي يباشره الاستفهام يكون هو المعني أنْ يستفهم عن حقيقة أمره مع التسليم بثبوت بقية عناصر الجملة، نحو: (أكريمًا أكرمت أم لئيمًا؟) يقتضي الكلام عِلمَ السائل بأنَّ المسؤول أكرمَ شخصًا ما، ومن ذلك الظرف، نحو: (أيوم الجمعة سافر الرجل؟) لا يستقيم هذا السؤال إلَّا في مقامٍ عَلِمَ فيه الطرفان أنَّ الرَّجل سافر، ومنه الجار والمجرور، نحو: (أإلى الشمال سافرت؟) لا يُطرح هذا السؤالَ إلَّا في مقام يكون فيه للطرفان علمٌ بتحقق السفر[١٤٢]، ومنه قول الشاعر أحمد مطر:[١٤٣]

أإلى خفِّ بعيرٍ

تشتكي ظُلم البعير؟

فإنَّ حقيقة شكوى المشتكي ثابتة وغير منكرة، وإنَّما الإنكار توجه إلى الجار والمجرور المتقدم حصرًا، الذي ليس جديرًا أن يُشتكى إليه، ولو قال: أتشتكي ظلم البعير إلى خف البعير، ما تحققت هذه البلاغة.

ومنه المفعول لأجله، كقول أبي لهب تبت يداه للنبي ﷺ: "تَبًّا لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ، أَلِهَذَا جَمَعْتَنَا"[١٤٤]، فجمعُه ﷺ للقوم ينذرهم عذابَ الله تعالى واقعٌ مشاهدٌ في سياق الجملة، وإنَّما استنكار عدو الله جاء للسبب لا للاجتماع.

والحال أيضًا يأخذ الحكم نفسه، فلو قال السائل: (أمجتمعين سرتم؟) كان الكلام يفترض مسبقًا سيرَهم، ولكنَّ الاستفهام يدور حول هيئة سيرهم، ومنه قول الشاعر:[١٤٥]

أَخفيّـــًا خُلقْـــتَ أَم تَتَـــوارى رِقَّـــةً أَم مَخافـــةً أَمْ وَقـــارا

المطلب الرابع: القصر

يقوم أسلوب القصر على إثبات شيءٍ لآخر إثباتًا يحمل طابع الخصوصية التي ترفض المشاركة، فهو "تخصيص شيء بشيء بطريق معهود"[١٤٦] بإثبات الحكم للمذكور ونفيه عمَّا عداه، فالفائدة الأساسية منه ليس نفي المنفي أو إثبات المثبت، بل قصر الحكم المذكور، بقطع النظر عن الفوائد الأخرى غير المباشرة أو الأغراض البلاغية، فهو يتضمن إسنادًا قائمًا قد زاد عليه التخصيص توكيدًا ومبالغةً، يشتمل بتركيبه الموجز على التوكيد والمبالغة وجماليات التَّضادِّ من توازنٍ وانسجام.

والإسناد المقصور يكون بين صفة وموصوف، وليس المقصودُ بهما المصطلحين النحويين، بل المقصود بالصفة المعنى القائم بالغير، وقد يكون خبرًا أو حالًا أو تمييزًا أو جملة أو جملًا متعاطفة، أو جامدًا في تأويل المشتق، وبالموصوف المعنى القائم بنفسه، سواءً كان ذاتًا حقيقية أو معنى موصوفًا[١٤٧].

والقصر ذو صلة وثيقة بسياق النص وسياق الحال، فالمتكلم يعمد إليه لحاجة تداولية، "نقل ابن فارس عن الفرَّاء أنَّ (إنَّما) والنفي والاستثناء لا يأتيان أول الكلام، بل لرد كلام سابق"[١٤٨]، أو تصحيح اعتقاد سابق، وطرق القصر جميعها تأخذ أبعادًا سياقية لغوية أو حالية، يقول التفتازاني: "وهذه الطرق الأربعة بعد اشتراكها في أنَّ المخاطب بها يجب أنْ يكون حاكمًا حكمًا مشوبًا بصواب وخطأ، وأنت تريد إثبات صوابه ونفي خطئه، أما في قصر الإفراد فحكمه صوابٌ في بعض وهو ما يثبته المتكلم، وخطأٌ في

بعض، وهو ما ينفيه"[١٤٩]؛ لذلك قسم البلاغيون القصر مراعاةً لصلته بحال المخاطَب على أقسام، منها قصر إفراد إذا اعتقد المخاطب الشركة، أو قصر قلب إذا اعتقد المخاطب العكس، نقول: (ما زيدٌ إلا كاتبٌ)، ردًا على من زعم أنَّه كاتبٌ وشاعرٌ ومنجمٌ، أو اعتقد أنَّه شاعرٌ أو منجمٌ فقط بناءً على جواز القلب"[١٥٠].

أولًا: الإسناد المقصور: إنَّ غرض القصر بناءً على ما ذُكر يقرره المتكلمُ بحسب حال المخاطب أو ما يُنزَّل من منزلةٍ وحالٍ، فإذا اعتقد المخاطب المجيء من كلٍّ من زيد وعمر كان التعبير عن إفراد زيد بالمجيء بـ (ما جاء إلا زيد) يفترض مسبقًا مجيء زيد، حتى لو لم يصدق القصر وكان عمرًا قد شاركه في المجيء، فـ"قصر الإفراد قصرٌ قُصِد به الرّد على من يعتقد ثبوت المقصور لكل من المقصور عليه وبعض ما عداه"[١٥١].

بناءً على ما سبق فإنَّ قول: (ما جاء إلا زيد) يكون الإسناد المتضمَّن فيه على مرحلتين: الأولى نسبة المجيء إلى زيد، والثانيةِ عدُّهُ الآتيَ الوحيد، وهذه المرحلة الثانية تجعل تلك المرحلة الأولى مفترضًا مسبقًا، قال عبد القاهر: "لا تقول: جاءني زيدٌ لا عمرو، حتى يكون قد بلغ المخاطب أنَّه كان مجيء إليك من جاء، إلَّا أنَّه ظنَّ أنَّه كان من عمرو، فأعلمته أنّه لم يكن من عمرو، ولكن من زيد"[١٥٢]، ففي قصر الإفراد يكون الإسناد المقصور مفترض مسبقًا عند المتكلم والمخاطب، ويأتي القصر من المتكلم ليخصص الحكم ببعض ما كان يعتقده المخاطب، مع ثبات ما كان مفترضًا عند الطرفين، وهو المجيء الصادر من زيد.

إنَّ المتكلم في قصر الإفراد لا يقصد الإفادةَ بالإسناد إفادةً مجردةً، وإنَّما يقصد إلى جعله من المسلَّمات، ومن ثمَّ تخصيص أحد الطرفين بالآخر، ففي قول: (ما جاء إلا زيد) المعنى الحقيقي للجملة هو قصر المجيء لزيد دون غيره، وهو حكم يظلَّ ثابتًا لو

نُفي القصر أو أزيل، فأصبح المجيء صادرًا من زيد ومن غيره، ولو قال قائل لصاحبه: (ما عليك إلَّا درهم) كان المخاطب يعتقد –أو في حكم من يعتقد– أنَّ عليه درهم ودانق، أو أنَّ عليه أكثر من درهم، ففي الحالتين لو أزيل القصر بقي الدرهم ثابتًا، أمَّا إذا كان عليه أقلُّ من درهم، أو دانق فقط فإنَّ استعمال (ما عليك إلا درهم) سيكون خطأ، إلَّا إذا كان التمويه النفسي له بأنَّه قد تنازل عن شيءٍ أو تساهل معه في شيء، ومثل هذا الأسلوب يكثر في الإعلانات التجارية، مثل عبارة (ما عليك سوى الاتصال)، يُشعر السامعَ بأنَّه كانَ عليه الاتصال مفترضًا سابقًا ثابتًا، وأشياء أخرى كالحضور وغيره، وأنَّهم أسقطوها عنه فبقي الاتصال فقط، ولا يعقل وجود شيئًا أقلَّ منه كان موجودًا، أو وجود شيء مغاير له.

أمَّا في قصر القلب فإنَّ الإسناد المقصور وهو مجيء زيد، أراه مفترضًا مسبقًا عند المتكلم فقط، ولكن بضعف شديد حتى يكاد يكون هو الخبرَ في كثير من المقامات؛ لأنَّ القصر يتجاذبه معنيان، معنى وضعي هو تخصيص الإسناد بعد ثبوته، ومعنى سياقي وهو الإفادة بالإسناد مؤكَّدًا بالقصر عكس ما كان اعتقده المخاطب، فالمخاطب لمَّا اعتقد عكس ذلك لزِم من المتكلم جهدًا أكبر لإثبات المجيء من زيد، فعمد إلى تخصيصه بالمجيء ليجعل مجيئه من المسلمات، مستفيدًا من الطابع اليقيني للافتراض المسبق لتقوية الإسناد (الذي مهمته تصحيح اعتقاد قائم)، مع ثبات ما كان مفترضًا مسبقًا عند المتكلم، فهو يخبر بالتخصيص لا بالمجيء، وكأنَّهما متفقان على مجيء زيدٍ كي يخصصه بالمجيء.

فالقصر في مقصده البلاغي قد لا يلتزم في كل الخطابات بهذه القواعد المرسومة ولا بالمخاطب، فلا يفيد إفرادًا ولا قلبًا، بل غرضه التوكيد[١٥٣].

ثانيًا: الجملة المقصورة: ما سبق كان عن الافتراض المسبق من إسناد المقصور على المقصور عليه، وإذا نظرنا إلى جانب المقصور فهو إما موصوفٌ، وعندئذٍ لا يطاله النفي، بل يَـ"توجّه النفي إلى صفته لا ذاته؛ لأنَّ أنفس الذوات يمتنع نفيها، وإنَّما تُنفَى صفاتها"(١٥٤)، وإمَّا صفةٌ، وقد أسموها البلاغيون "الوصف المسلَّمُ ثبوته"(١٥٥)، وهو إمَّا أنْ يكون اسمًا مفردًا أو جملة أو شبه جملة، فإن كان اسمًا مفردًا فهو إما معرفة أو نكرة مؤولة بالمعرفة؛ ذلك لإنَّ القصر كما ذكر سابقًا وليد سياق معين، أو ردٌّ كلام سابق، والنكرة إذا تكررت وحام حولها الحديث أصبحت في حكم المعرفة، وأصبحت تدل على عموم الجنس، وهو يقتضي وجود جنسه قبل أن يُقصر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۡۚ﴾ [سورة الأنعام، من الآية: ٣٨] ، النكرة (دابة، طائر) أفادت العموم، فهي في تقدير أنَّ كل الدواب والطيور التي على الأرض هي أمم أمثالنا، فالكلام يفترض وجود الدواب على الأرض، ثم يخبر أنَّهم أمم، والآلية التي تحقق هذا الافتراض المسبق هي أنَّ النفي الموجود في أول الكلام جرى نقضه بـ (إلا)، فالجملة المنفية أمست مثبتة، بينما انصرف التركيب إلى إفادة التخصيص بما بعده.

ولتوضيح هذه المسألة أكثر لو قال قائل: ما من كتاب في بيتك إلا قرأتُه، يفترض وجود كتب في بيته، وهو افتراض يظل قائمًا لو نفي القصر وصارت الجملة: ثمة كتب في بيت لم أقرأها.

أما عندما يكون في طرف المقصور فعلٌ أو جملةٌ تامةٌ من مسند ومسند إليه قد نفيت قبلَ استثناءٍ فهذا الإسناد بينهما يكون أيضًا مفترضًا مسبقًا، وهي مثل جملة الصلة لا تحقق استقلالية تركيبية ولا تأتي جملة القصر من أجل الإفادة به، فقولُ: (ما جاءني زيدٌ إلا لأنِّي دعوته)، يفترض مسبقًا مجيء زيد أيًا كانت صحة سبب مجيئه، وقول:

(ما جاءني زيد ماشيًا إلا لقرب المسافة)، يفترض أيضًا مجيء زيد ماشيًا أيًا كانت سبب مجيئه ماشيًا، فيدخل في الافتراض المسبق جميع عناصر الجملة السابقة للاستثناء، يقول امرئ القيس:[١٥٦]

وتيمـــاءَ لـــم يتـــرُكْ بهـــا جِـــذع وَلا أُطُمًـــــا إِلَّا مَشـــــيدًا بِجَنْـــــدَلِ

الجملة الأولى "لم يترك بها جذع نخلة" لم يدخلها القصر، فهي لا تشكل افتراضًا مسبقًا، بل نفيًا تامًا لبقاء جذوع النخل، بينما القصر دخل على الجملة التالية التي تقديرها: لم يتركْ بها أُطُمًا إلا مشيدًا بجندل، فهي تتضمن افتراضًا مسبقًا ببقاء الأطم على شكل الأشكال.

من هنا نستنتج أنَّ النفي يتصف بشيء من التطرف، كما رأينا في موضوع التقديم والتأخير، وهو في القصر إن لم ينتقضْ عمِلَ عملَه بقلب الخبرِ والإخبارِ بعكسه، وإن انتقض بالاستثناء جَعلَ من المقصور مسلمًا به.

ومن ذلك كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) المشتملة على نفي فإثبات، "فالقول: لا إله، يقتضي النفي العام الشامل لكل إله، فإذا قال بعده: إلا الله، أفاد التوحيد المطلق المحقق بإثباته توحيدًا بعد نفي الشركاء والأضداد"[١٥٧]، وإنَّ هذا النفي بـ (لا التي لنفي الجنس) ليس مطلقًا، ولولا الاستثناء لكان مطلقًا ولكان الكلام ضربًا من الإلحاد، بل قيده الاستثناء "إلا الله" الذي ولد افتراضًا مسبقًا بوجود معبود حقيقي واحد فقط، "فإنَّ الألوهية حكمنا بأنَّها لا تتجاوز مصدوق الجلالة إلى غيره"[١٥٨]، وبتعبير آخر فإن وجود المعبود الحق في لفظ التوحيد هو من المسلمات، ولكن الاستثناء (إلا الله) أثبت الألوهية لمعبود واحد فقط وهو الله تعالى، والله أعلم .

المطلب الخامس: الجملة الاعتراضية

الاعتراض فنٌّ بلاغيٌ يجمع بين جمالية التركيب والصبغة البديعية، ويضيف إلى الكلام مرونةً وسلاسةً، ويخرجه من الرَّتابة والجمود، قال ابن المعتز: "ومن محاسن الكلام أيضًا والشعر اعتراض كلام في كلامٍ لم يتمَّمْ معناه، ثم يعود إليه فيتممه في بيت واحد"(١٥٩)، فالمقصود بالاعتراض في البلاغة العربية: "أنْ يؤتي في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين في المعنى، بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب لفائدة غير دفع الإبهام، ومن هنا يُفهم أنَّ الإطناب بالاعتراض يؤتَى به في الكلام لفائدة أو لغرض يقصد إليه البليغ"(١٦٠)، فهو ليس نصًّا مستقلًا يراد لذاته كما في الاستطراد، وإنَّما أسلوب جمالي إذا استعمل "كسا الحديث لطفًا إنْ كان غزلًا، وكساه أبهةً وجلالًا إنْ كان مديحًا، أما ما يجري مجراه من أساليب الكلام، وإنْ كان هجاءً كساه تأكيدًا وإثباتًا"(١٦١)، وقد تكون جملة أو شبهها أو جملتين أو أكثر كما سنرى.

وتوظيف الجملة الاعتراضية منتشر بكثرة في المنظوم والمنثور فضلًا عن القرآن الكريم، فمما ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۚ﴾ [سورة النحل، من الآية: ١٠١]، قال ابن الأثير: "لأنَّ تقدير الكلام: وإذا بدَّلنا آية مكان آية قالوا إنَّما أنت مفتر، فاعترض بينهما بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ وهو مبتدأ وخبر، وفائدته إعلام القائلين أنَّه مفتر، أن ذلك من الله وليس منه، وأنَّه أعلم بذلك منهم"(١٦٢)، وإضافةً إلى ما أورد ابن الأثير فلو نظرنا إلى الجملة الاعتراضية في الآية الكريمة: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ وجدناها ليست من ضمن الخبر الذي اشتملت عليه الآية الكريمة، وهو الإفادة بموقف المشركين من تبديل آيةٍ مكان آية، وهي أيضًا ثابتة تسبق ذلك الخبر في الزمن بل تسبق الزمنَ

نفسَه، وهي أيضًا ليست مطروحة كخبر جديد مستقل، بل هي معلومةٌ مسبقة جيء بها لتقوي دعائم الخبر، وإذا نُفي الخبر –وليس لكلام الله رادٌّ– لم يؤثر النفي في هذه الجملة الاعتراضية، وكل هذه الخصائص تبرّر عدَّ مثل هذه الجمل من قبيل الافتراض المسبق، فهي مثل جمل الصلة "معلومات هامشية اعتراضية (إضافية) ليس لها أثر مهم في تحديد الحكم أو الوصف"[١٦٣] فمنه قول الشاعر:[١٦٤] [الطويل]

وَقَـدْ أَدْرَكَتْنِي –والحَوادِثُ جَمَّـةٌ– أَسَـــنِّةُ قَوْمٍ لا ضِـــعافٍ ولا عُزْلِ

الخبر الذي ألقاه الشاعر هو أنَّه أدركته أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل، بينما قوله: (والحوادث جمة) جملة مباينة للخبر، ليست معطوفةً عليه، وإنَّما جاءت لتفسر الموقف، وتدل على معلومةٍ ثابتةٍ، أو تعبر عن رأيٍ للشاعر بأسلوب جازم غير مطروح للنظر؛ لأنَّه لم يقصد جعله غرضًا محوريًا من كلامه، وهي أيضًا واقعة خارج حيز النفي، فسواء أدركت الشاعرَ أسنة القوم أمْ لم تدركْه لا يؤثر ذلك على حقيقة أنَّ الحوادث جمة.

والافتراض المسبق –كما علمنا سابقًا– خبرٌ في الأصل ثم بُنِي عليه الكلام؛ لذلك يُشترط في الجملة الاعتراضية أن تكون خبريةً حتى تدخل في قبيل الافتراضات المسبقة، فلا تكون مفردة نحو كان الزائدة، ولا جملة شرطية، ولا إنشاءً كالقسم والدعاء والتنزيه والنداء وغيرها من المعاني التي يحوم حولها الاعتراض.

وقد يأتي الاعتراض بجملتين معطوفتين فتأخذان الحكم نفسه، كما في قول زهير بن أبي سلمى الذي استشهد به ابن مالك وابن هشام:[١٦٥][الوافر]

لَـعَمْرِي –والـخُـطُـوبُ مُـغِـيراتٍ وَفِي طُولِ المَعـاشَـــرَةِ التَّقَـالِي–
لقَـد بـالِيـتُ مَظْعَنَ أم أوفى وَلَـكِـنْ أمُّ أوفــى لَا تُـبـالِــي

تضمن الشاعر جملتين اعتراضيتين: (والخطوب مغيرات، وَفِي طول المعاشرة التقالي)، وكلتهما يجري عليها حكم الافتراض المسبق وتعطي فائدته.

الجملة الاعتراضية ذات صلة معنوية وثيقة بالكلام، فالكلام المشتمل عليها يأتي من المتكلم قصدًا، بينما تأتي هي انجرارًا، وهي تأتي للتأكيد إذا لم يُزدْ فيه شيءٌ على الكلام، أو للتشديد عليه إذا زيد فيه شيءٌ على الكلام، كما نقل الزركشي عن العز بن عبد السلام(١٦٦)، ومن هنا نستنتج سمة هامَّة في الجملة الاعتراضية تُميزها عن بعض ضروب الافتراض المسبق الأخرى، فهي عندما يكون مضمونُها تأكيدًا لمضمون الكلام دون زيادة معنوية فإنها إذا انتقضت انتقض الكلام دلاليًا وتداوليًا، كما في الآية الكريمة السابقة، وكما في بيت كُثير:(١٦٧)[الوافر]

لَوَ انَّ البـاخِلِينَ وأَنْـتِ مِنْـهمْ رَأوكِ تَـعَـلَّـمُـوا مِـنْـكِ الـمِـطـالا

إذ لا يتصور أنَّ الباخلين تعلموا منها المطال إلا إذا كانت نموذجًا لهم، وقول النابغة:(١٦٨) [الوافر]

أَلا زَعَمَـتْ بَنُـو عَـبْسٍ بِـأَنِّي -أَلا كَـــذَبُوا- كَبيـــر السِّـــنِّ

فإذا حملنا الزعم على أنَّه تكذيب كان الكلام يفترض حتمًا الجملةَ الاعتراضية (ألا كذبوا)، ولكن في هذه الحالة لا يزول التفسير الدلالي ولا ينتقض بزوالها وحذفها، فهي تأتي لتأكيد ذلك المعنى، وزوال المؤكِد لا يقتضي زوال المؤكَّد، والحذف لا يعني النقض والنفي.

أما في الحالة الثانية عندما تشتمل الجملة الاعتراضية على معنى زائد على الجملة الأصلية فإن نقض الجملة الاعتراضية أو حذفها من اللفظ لا يؤثر على التفسير الدلالي للكلام، وإنَّما ينقض التفسير التداولي ويهدم الغرض الذي سيق من أجله الكلام، كقول النابغة:(١٦٩)[الطويل]

لَعَمْرِي –ومَا عُمْرِي عليَّ بهيّنٍ– لَقَـدْ نَطَقَـتْ بُطْلًا عليَّ الأقــارعُ

لو حذفنا هذه الجملة الاعتراضية لأصبح الكلام: لعمري لقد نطقت بطلًا عليه الأقارع، ولو نقضناها لأصبح الكلام: لعمري –وعمري علي هين– لقد نطقت بطلًا عليه الأقارع، وفي كلتا الحالتين يستقيم الكلام دلاليًا، ولكن في الحالة الثانية يعد الكلام متناقض تداوليًا؛ لأنَّ احتجاجه بشدة تمسكه بالحياة قد يفسَّر بأنه يستعطف قلب الملك ليستدفع عن نفسه عقوبة الذنب، بينما قصده في الواقع أنه لم يقترف ذنبًا.

ومن ذلك أيضًا قول صفي الدين:[١٧٠][البسيط]

فَــإِنَّ مَن أَنفَــذَ الرَحمَنُ دَعوَتَــهُ –وَأَنتَ ذاكَ– لَدَيهِ الجارُ لَم يُضَـــمِ

إنَّ حذف الجملة الاعتراضية (وأنت ذاك) يجعل المعنى خاليًا من المديح الذي هو غرض البيت، بينما نقضه بـ(لست ذاك) يحول المعنى إلى هجاء.

الخاتمة

في نهاية البحث أذكر بعض النتائج المستخلصة:

١. الافتراض المسبق ظاهرة تتألف من مجموعة ظواهر جزئية، جمعها الغرب في باب واحد، ثمَّ تلقفها العرب فوجدوا أصولها مشتتةً في تراثهم، يخبرنا هذا أنَّ الاطلاع على تجارب الآخرين ضروري لتطوير بلاغتنا مع المحافظة على الأصول، فلقد أظهرت لنا البلاغة مرونةً وقدرةً على احتواء التجديد في كل عصر.

٢. الافتراض المسبق ظاهرة بلاغية أدبية، شأنها شأن كثير من الفنون البلاغية الأخرى التي تمد جذورها إلى تربة اللغة والنحو، حتى إذا سقاها البلغاء غيث الأدب والجمال، ونفث فيها الباحثون روح البلاغة بان دورُها المتميز في بعث الجمال في التعبير، وهذا يفسر جمود البلاغة وفنوها عندما التفتت عن الأدب، لأنَّ مجالها الرحب التنقيب في

أسرار الأدب الرفيع، ومنها الافتراض المسبق الذي لا تعرف قيمته الحقيقة إلا بالاطلاع على جيد الأدب.

٣. من دلائل بلاغة الافتراض المسبق أنَّه يتقاطع مع كثير من الفنون البلاغية المعروفة، وأنَّ بعض الجوانب الجمالية في تلك الفنون راجعة إليه، وإنْ كان بعض أنواع الافتراض يستقل عن تلك الفنون البلاغية فذلك يدعو إلى تطوير البلاغة على ضوئه، وعدم إبقائها في تلك الفنون التقليدية.

٤. بلاغة الافتراض المسبق تكمن في الإبداع والإتيان بالطريق الجديدة والمبتكرة في تضمين المعلومات، أو استعماله بطريقة غير مألوفة، وإلا فكل كلام ينطقه المرء يحتوي عليه، ولكنَّ الرتابة كفيلة بطمس وهج البلاغة والجمال من أي فنٍّ بلاغي، كما في أكثر الافتراضات العادية.

٥. ترى اللغة الافتراض المسبق متأخرًا في الأهمية، لكنَّ البلاغة المتمثلة في الاستعمال الأدبي تحشد كل طاقات اليقين الكامنة في الافتراض المتضمن فيها من معاني ووسائل تضمنًا يقينيًا، فيكون الافتراض المسبق هو غرض الخطاب الفعلي، ويتبوأ المكانة المتقدمة من الغرض الحقيقي.

الهوامش

(١) التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠٠٥م: ٣١.

(٢) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة – مصر: (د:ت): ٣٨ / ٣٣٨٧.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥م: ١٨ / ٤٥٨ .

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة–مصر، ط ١، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨م: ١٦٩٢.

(٥) لسان العرب: ٢١ / ١٩٢٨.

(٦) الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠٢١م: ٢٧.

(٧) لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، (د:ت): ١٣٦.

(٨) المضمر، كاترين كيربرات وأوريكيوني، ترجمة: ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م: ٢٨.

(٩) تحليل الخطاب. ج. ب. براون وج. يول، ترجمة: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، دار النشر والمطابع، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م: ٣٧.

(١٠)الافتراض المسبق في نشاط قواعد اللغة العربية بين التداولية والتعليمية (رسالة ماجستير)، نور الهدى حلاسي، جامعة ١٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر، ٢٠١٨م: ٢٩، نقلًا عن: الافتراض المسبق في الدرس التداولي (بحث منشور)، هشام صويلح، مجلة المقال، جامعة باجي مختار، عنابة-الجزائر، العدد ٦، ٢٠١٩ م: ١٤٢.

(١١) ينظر: تحليل الخطاب. ج. ب. براون وج. يول: ٩٦.

(١٢) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٣١ .

(١٣) ينظر: الكاريكاتير السياسي، أحمد عبد التواب، مجموعة النيل العربية،٢٠٢٠م: ١٣١.

(١٤) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر وآن ريبول، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجذوب، دار سيناترا، تونس، ط ٢، ٢٠١٠م: ٢٣٨ .

(١٥) الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: ٢٩ – ٣٠ .

(١٦) ينظر: التداولية أصولها واتجاهاتها، جواد ختام، دار كنوز، عمان–الأردن، ط ١، ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦م.: ٣٠، ٣٣.

(١٧) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط ٣، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م: ٢٥٢.

(١٨) سياق الحال في الفعل الكلامي–مقاربة تداولية (أطروحة دكتوراه) سامية بن يامنة، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٢م: ٢٨٦.

(١٩) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، ٢٠٠٢م: ٢٧.

(٢٠) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، ترجمة: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط ١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨م: ١٠٥.

(٢١) الافتراض المسبق في النحو الكوفي (بحث منشور)، بدرية ناصر عبد وميثم محمد علي، مجلة كلية الكوت الجامعة، العراق، العدد ١، المجلد ٤، ٢٠١٩م: ٨٦ .

(٢٢) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: ١٠٥.

(٢٣) مسرد التداولية، مجيد الماشطة وأمجد الركابي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨م: ٦٦.

(٢٤) تحليل الخطاب. ج. ب. براون وج. يول: ٣٧

(٢٥) ينظر: الافتراض المسبق: ٥٥.

(٢٦) المصدر نفسه: ٦٥ .

(٢٧) المحاورة–مقاربة تداولية، حسن بدوح، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ٢٠١٢م: ١٦٤ .

(٢٨) الافتراض المسبق: ٦١.

(٢٩) ينظر: التداولية: جورج يول، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربي للنشر والفنون ناشرون، الرباط–المغرب، ط ١، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م: ٦١.

(٣٠) ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة–مصر، ط ٤، (د:ت): ١٨ .

(٣١) ديوان مالك بن الريب، تحقيق: نوري حمودي القيسي، مستل من مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٥، الجزء ١: ٩٣.

(٣٢) الافتراض المسبق: ٨٢.

(٣٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات، بيروت–لبنان، ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م: ٣ / ٣٣٥.

(٣٤) ديوان امرئ القيس: ٦٦ .

(٣٥) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط ٥، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م: ٢ / ٨٠.

(٣٦) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع العدواني (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الناشر، الجمهورية العربية المتحدة: ٣٧٨.

(٣٧) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، ١٩٩٥م: ٢ / ٦١.

(٣٨) المصدر نفسه: ٢ / ٦١.

(٣٩) لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: ١٩٧ .

(٤٠) الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، علي محمود حجي الصراف، مكتبة الآداب، القاهرة–مصر، ط ١، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠م: ٩.

(٤١) سياق الحال في الفعل الكلامي: ٢٨٨.

(٤٢) اللسانيات والتداولية (مقالة منشورة)، جون سرفوني، ترجمة: حمو الحاج ذهبية، موقع منتديات تخاطب.

(٤٣) نظريات الحجاج في اللغة (بحث منشور)، شكري المبخوت، ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، حمادي صمود، كلية الآداب بمنوبة، تونس، (د:ت): ٣٧٤ .

(٤٤) التداولية عند العلماء العرب: ٣٢، وينظر: التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ٢٠١٤م : ٤٤.

(٤٥) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢٨ .

(٤٦) التداولية، جورج يول: ٥٦ .

(٤٧) الأفعال الكلامية في خطب الشيخ البشير الإبراهيمي (رسالة ماجستير)، باجي بن عودة، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٢م: ٩٠.

(٤٨) ينظر: أسلوبية الافتراض التداولي المسبق في قصص المنامات والكرامات الصوفية (بحث منشور)، ناهضة ستار عبيد، مجلة اللغة العربية وآدابها، ٢٠١٣م: ٢٤٠.

(٤٩) المُقتضيات في الدرس التداولي (مقالة منشورة)، لطفي الشيباني، موقع بالعربية.

(٥٠) التداولية عند العلماء العرب: ٣٠.

(٥١) الافتراض المسبق في نشاط قواعد اللغة العربية بين التداولية والتعليمية: ٢٣، نقلًا: مظاهر التداولية في مفتاح السكاكي، باديس لهويمل، عالم الكتب، جامعة محمد خيضر، بسكرة–الجزائر، ط ١، ٢٠١١م: ٢٧.

(٥٢) التداوليات علم استعمال اللغة: ٤٤.

(٥٣) ينظر: الملفوظية–دراسة، جان سيرفوني، ترجمة: قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨م: ١٠٨ – ١٠٩.

(٥٤) ينظر: المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، مركز النماء القومي، الرباط–المغرب، ١٩٨٦م: ٥٣ .

(٥٥) التداوليات علم استعمال اللغة: ٤٥ .

(٥٦) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجزائر: ٦٩.

(٥٧) ينظر: التداوليات علم استعمال اللغة: ٤٤ .

(٥٨) التداولية–أصولها واتجاهاتها: ١٤٢ .

(٥٩) ينظر: المضمر، كاترين كيربرات وأوريكيوني: ٤٠ – ٤١ .

(٦٠) ينظر: خصائص الأسلوب في الشوقيات، محمد الهادي الطرابلسي، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨١م: ٣٤٩.

(٦١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٩ .

(٦٢) لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: ١٣٦ .

(٦٣) ينظر: نظرية الفعل الكلامي، هشام إبراهيم الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون–لبنان، ط ١، ٢٠٠٧م: ٤٣.

(٦٤) الافتراض المسبق: ٤٥ .

(٦٥) الأبعاد التداولية عند الأصوليين–مدرسة النجف الحديثة أنموذجًا، فضاء ذياب غليم الحسناوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠١٦م: ٧٨.

(٦٦) الافتراض المسبق: ٤٦ .

(٦٧) ينظر: مسرد التداولية: ٧٣.

(٦٨) وهذا الأمر غالب عليه، ولكنَّ المقام قد يقتضي خرقه.

(٦٩) ينظر: النظرية البراجماتية اللسانية التداولية–دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، محمود عكاشة، مكتبة الآداب–القاهرة–مصر، (د:ت): ٨٧ .

(٧٠) ينظر: النظرية البراجماتية اللسانية التداولية–دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ: ٩٢ .

(٧١) التداولية–أصولها واتجاهاتها: ١٤١.

(٧٢) مسرد التداولية: ٧٦.

(٧٣) ينظر: نظرية التلويح الحواري، هشام إبراهيم الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠١٣م: ٢٩ – ٣٠ .

(٧٤) ينظر: الابعاد التداولية عند الأصوليين-مدرسة النجف الحديثة أنموذجًا: ٧٣ .

(٧٥) مسرد التداولية: ٧٦.

(٧٦) النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، أبو الحسن الرماني، (٣٨٦ هـ)، دار المعارف، القاهرة–مصر، ط ٣، (د:ت): ١٠٣ .

(٧٧) المصدر نفسه: ١٠٣.

(٧٨) تداولية المجاز من خلال سورة الكهف (رسالة ماجستير)، يومبعي جميلة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥م: ٢٤٨ .

(٧٩) تعليق شيخ الهند محمود حسن على كتاب: مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، مكتبة البشرى، كراتشي–باكستان، ط ١، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠م: ١ / ١٤١.

(٨٠) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م: ٣ / ٢٣٥.

(٨١) التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين (رسالة ماجستير)، نوح عطا الله الصرايرة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧م: ١٢ .

(٨٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت–لبنان، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م: ١ / ١٢٢.

(٨٣) الافتراض المسبق: ٨٣ .

(٨٤) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت–لبنان، ط ٣، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م: ٢ / ٢٢.

(٨٥) ينظر: البلاغة العالية علم المعاني، عبد المتعال الصعيدي، تقديم: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، ط ٢، ١٤١٠ هـ / ١٩٩١ م: ٧٥ .

(٨٦) تعليق شيخ الهند على شرح المختصر: ١ / ١٥٩.

(٨٧) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، (د:ت): ٤ / ٦٤٢.

(٨٨) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي (ت ١١٢٨ هـ)، تحقيق: خليل ابراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان: ١ / ٢٢٢ .

(٨٩) دلائل الاعجاز: ٣٧٩.

(٩٠) التبيان في علم البيان، ابن الزملكاني (ت ٦٥١ هـ)، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد–العراق، ط ١، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م: ١٥٧ .

(٩١) في جمالية الكلمة دراسة بلاغية جمالية نقدية، حسين جمعة، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق – سوريا، ٢٠٠٢ م: ١٣٦ .

(٩٢) مواهب الفتاح: ١ / ٢٠٢–٢٠٣ .

(٩٣) ينظر: مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م: ٢٧٣.

(٩٤) شرح المفصل، يعيش ابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية: ٣ / ١٥٤.

(٩٥) دلائل الإعجاز: ٢٠٠.

(٩٦) المصدر نفسه: ١٩٩.

(٩٧) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: ٢٣٨.

(٩٨) الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي:١٦٦.

(٩٩) النكت في إعجاز القرآن، الرماني (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن): ٧٦.

(١٠٠) أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط ١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩١ م: ١ / ٨٣.

(١٠١) المثل السائر: ٢/ ٧٧.

(١٠٢) معجم البلاغة العربية، بدوي طبانة، دار المنارة، جدة–السعودية، ط ٣، ١٩٨٨م: ١٥٥.

(١٠٣) نقله عنه السيوطي في: معترك الأقران، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م: ١/ ٢٣١.

(١٠٤) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، ط ١، ١٩٩٨م: ١٤٦.

(١٠٥) المصدر نفسه: ١٥٠.

(١٠٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م: ٢/ ٥٤٦.

(١٠٧) ينظر: تفسير الطبري: ١٨/ ٤٦٠.

(١٠٨)علوم البلاغة، أحمد المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط ٣، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م: ٩١.

(١٠٩) دلائل الإعجاز: ١٥٦.

(١١٠) حذف المرفوعات والمنصوبات في سورة هود (بحث منشور)، يوسف الرفاعي، مجلة جامعة القدس، العدد ٢٥، ٢٠١١م: ٣٦٧.

(١١١) شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمع: مطاع الطرابشي، مجمع اللغة العربية، دمشق–سوريا، ط ٢، ١٩٨٥م: ٧٣.

(١١٢) دلائل الإعجاز: ١٥٧.

(١١٣) ديوان أبي دلامة، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت–لبنان، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م: ٨٢

(١١٤) ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠م: ٢ / ٩٩.

(١١٥) تفسير الكشاف: ١ / ١١٩.

(١١٦) ديوان البحتري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة–مصر، (د:ت): ٢ / ٥٠٨.

(١١٧) تفسير الكشاف: ١ / ١١٩.

(١١٨) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٦٦.

(١١٩) معاني النحو: ٢/ ٩٤.

(١٢٠) علوم البلاغة: ٩٤.

(١٢١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلويّ (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م: ٢ / ٥٩.

(١٢٢) معترك الاقران: ١ / ٢٣١.

(١٢٣) المثل السائر: ٢/ ٨٢.

(١٢٤) من بلاغة القرآن، أحمد أحمد بدوي، نهضة مصر، (د:ت): ١٠١.

(١٢٥) ديوان العباس بن الأحنف، تحقيق: عاتكة الخزرجي، دار الكتب المصرية، القاهرة–مصر، ط ١، (د:ت): ٢٦٧.

(١٢٦) الجامع المسند الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ، الحديث (٥١٣٥): ٧ / ١٧.

(١٢٧) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(١٢٨) الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط ٣، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م: ١ / ٣٤.

(١٢٩) الافتراض المسبق: ١٣٢.

(١٣٠) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة – مصر، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م: ٧٧٣.

(١٣١) دلائل الإعجاز: ١٧٨.

(١٣٢) المصدر نفسه: ١٨٦.

(١٣٣) دلائل الإعجاز: ١٢٤.

(١٣٤) الافتراض المسبق: ١٤٦.

(١٣٥) مفتاح العلوم: ١٧٨.

(١٣٦) دلائل الإعجاز: ١٢٦.

(١٣٧) المصدر نفسه: ١٢٧.

(١٣٨) معاني النحو: ٤ / ٤٢٤.

(١٣٩) قد ورد في كلام العرب ما يخالف ظاهره ذلك، كقول الإعرابية لمن خطبها: ليس لديوان الرسائل أريدك! تقديمها المفعول لأجله المجرور لم يجعلْ من الفعل والفاعل افتراضًا مسبقًا، ولم يكفَّ النفيَ عن الفعل، بل انتفت إرادتها له بقرينة حالية، عمدت إلى حيلة حجاجية، أوهمت له أنَّها تريده ولا ترفضه، إلا أنَّها تنفي حاجتها على الميزة الوحيدة التي تفاخر بها، وهي الأدب والدهاء دون مال أو جمال، وذلك يستلزم نفي حاجتها إليه تمامًا؛ لأنه لا يملك غير ذلك.

(١٤٠) ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت –لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م: ٥١٢.

(١٤١) دلائل الإعجاز: ١١٢.

(١٤٢) ينظر: معاني النحو: ٤ / ٢٧١.

(١٤٣) الأعمال الشعرية الكاملة–أحمد مطر، دار الحياة، القاهرة–مصر، (د:ت): ٨١.

(١٤٤) صحيح البخاري، الحديث (٤٧٧٠): ٦ / ١١١.

(١٤٥) موقع ديواني: https://diwany.org

(١٤٦) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ٣، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م: ٣٨١.

(١٤٧) ينظر: الإيضاح: ٣ / ٨، المطول: ٣٨١.

(١٤٨) أساليب القصر في القرآن الكريم وأسراره البلاغية، صباح عبيد دراز، مطبعة الأمانة، مصر، ط ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م: ٢٠ .

(١٤٩) المطول: ٣٩٣ .

(١٥٠) مواهب الفتاح: ١ / ٤١٨.

(١٥١) تعليق محمد عبد المنعم خفاجي في كتاب الإيضاح: ٣ / ١٤ .

(١٥٢) دلائل الإعجاز: ٣٣٦.

(١٥٣) ينظر: علم المعاني في الموروث البلاغي، حسن طبل، مكتبة الإيمان، المنصورة–مصر، ط ٢، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م: ١٨٠ – ١٨١.

(١٥٤) الإيضاح: ٢٤.

(١٥٥) الإيضاح: ٢٤.

(١٥٦) ديوانه: ٢٥.

(١٥٧) ينظر: أساليب القصر في القرآن الكريم وأسراره البلاغية: ١٩٣ .

(١٥٨) مواهب الفتاح: ١ / ٤١٠.

(١٥٩) البديع، عبد الله ابن المعتز (ت ٢٩٦ هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت–لبنان، ط ١، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢م: ١٠٨.

(١٦٠)علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، ط ١، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩م: ١٩٤.

(١٦١) المثل السائر: ٢ / ١٧٥.

(١٦٢) المصدر نفسه: ٢ / ١٧٤.

(١٦٣) الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث: ١٦٣، وكلام الدكتور هشام الخليفة عن جمل الصلة، وإنَّما أوردناه لأنه يصدق على الجمل الاعتراضية أيضًا.

(١٦٤) نقل السيوطي عن ابن الإعرابي أن هذا البيت لرجل من بني دارم أسرته بني عجل، فلما أنشدهم إياه أطلقوه، ينظر: شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م: ٢ / ٨٠٧.

(١٦٥) ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط ٢، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥م: ٥٦ – ٥٧، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ات ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط ٦، ١٩٨٥م: ٥١٦.

(١٦٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٦٥٦.

(١٦٧) ديوان كثير، جمعه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت–لبنان، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١م: ٥٠٧.

(١٦٨) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط ١، ١٤١١ هـ / ١٩٩١م: ١٩١.

(١٦٩) المصدر نفسه: ١٢٤.

(١٧٠) ديوان صفي الدين، دار صادر–بيروت–لبنان، (د:ت): ٧٠١.

المصادر

أولًا: الكتب

بعد القرآن الكريم:

١- الابعاد التداولية عند الأصوليين–مدرسة النجف الحديثة أنموذجًا، فضاء ذياب غليم الحسناوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠١٦م.

٢- أساليب القصر في القرآن الكريم وأسراره البلاغية، صباح عبيد دراز، مطبعة الأمانة، مصر، ط ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.

٣- الأعمال الشعرية الكاملة–أحمد مطر، دار الحياة، القاهرة–مصر، (د:ت).

٤- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، ٢٠٠٢م.

٥- الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠٢١م.

٦- الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، علي محمود حجي الصراف، مكتبة الآداب، القاهرة–مصر، ط ١، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠م.

٧- الأفعال الكلامية في خطب الشيخ البشير الإبراهيمي (رسالة ماجستير)، باجي بن عودة، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٢م.

٨- أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط ١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩١ م.

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت–لبنان، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

١٠- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت–لبنان، ط ٣، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

١١- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة – مصر، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.

١٢- البديع، عبد الله ابن المعتز (ت ٢٩٦ هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت–لبنان، ط ١، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢م.

١٣- البلاغة العالية علم المعاني، عبد المتعال الصعيدي، تقديم: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، ط ٢، ١٤١٠ هـ / ١٩٩١ م.

١٤- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥م.

١٥- التبيان في علم البيان، ابن الزملكاني (ت ٦٥١ هـ)، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد–العراق، ط ١، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م.

١٦- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع العدواني (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الناشر، الجمهورية العربية المتحدة.

١٧- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجزائر.

١٨- تحليل الخطاب. ج. ب. براون وج. يول، ترجمة: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، دار النشر والمطابع، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م.

١٩- التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ٢٠١٤م.

٢٠- التداولية أصولها واتجاهاتها، جواد ختام، دار كنوز، عمان–الأردن، ط ١، ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦م.

٢١- التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠٠٥م.

٢٢- التداولية: جورج يول، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربي للنشر والفنون ناشرون، الرباط–المغرب، ط ١، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

٢٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م.

٢٤- الجامع المسند الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ، الحديث (٥١٣٥).

٢٥- خصائص الأسلوب في الشوقيات، محمد الهادي الطرابلسي، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨١م.

٢٦- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط ٣، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م.

٢٧- ديوان أبي دلامة، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م.

٢٨- ديوان البحتري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة-مصر، (د:ت).

٢٩- ديوان العباس بن الأحنف، تحقيق: عاتكة الخزرجي، دار الكتب المصرية، القاهرة-مصر، ط ١، (د:ت).

٣٠- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت -لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م.

٣١- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١١ هـ / ١٩٩١م.

٣٢- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط ٤، (د:ت).

٣٣- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط ٢، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥م.

٣٤- ديوان صفي الدين، دار صادر-بيروت-لبنان، (د:ت).

٣٥- ديوان كثير، جمعه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١م.

٣٦- ديوان مالك بن الريب، تحقيق: نوري حمودي القيسي، مستل من مجلة معهد المخطوطات العربية.

٣٧- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.

٣٨- شرح المفصل، يعيش ابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية.

٣٩- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م.

٤٠- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمع: مطاع الطرابشي، مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، ط ٢، ١٩٨٥م.

٤١- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلويّ (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.

٤٢- علم المعاني في الموروث البلاغي، حسن طبل، مكتبة الإيمان، المنصورة-مصر، ط ٢، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م.

٤٣- علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩م.

٤٤- علوم البلاغة، أحمد المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ٣، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

٤٥- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط ٥، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

٤٦- في جمالية الكلمة دراسة بلاغية جمالية نقدية، حسين جمعة، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق – سوريا، ٢٠٠٢ م.

٤٧- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر وآن ريبول، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجذوب، دار سيناترا، تونس، ط ٢، ٢٠١٠م.

٤٨- الكاريكاتير السياسي، أحمد عبد التواب، مجموعة النيل العربية،٢٠٢٠م.

٤٩- الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط ٣، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٥٠- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، (د:ت).

٥١- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة – مصر: (د:ت).

٥٢- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، ط ١، ١٩٩٨م.

٥٣- لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، (د:ت).

٥٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، ١٩٩٥م.

٥٥- المحاورة–مقاربة تداولية، حسن بدوح، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ٢٠١٢م.

٥٦- مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، مكتبة البشرى، كراتشي–باكستان، ط ١، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠م.

٥٧- مسرد التداولية، مجيد الماشطة وأمجد الركابي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨م.

٥٨- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، ترجمة: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط ١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨م.

٥٩- المضمر، كاترين كيربرات وأوريكيوني، ترجمة: ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.

٦٠- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ٣، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م.

٦١- معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠م.

٦٢- معترك الأقران، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٦٣- معجم البلاغة العربية، بدوي طبانة، دار المنارة، جدة–السعودية، ط ٣، ١٩٨٨م.

٦٤- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط ١، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨م.

٦٥- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م.

٦٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ات ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط ٦، ١٩٨٥م.

٦٧- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

٦٨- المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، مركز النماء القومي، الرباط-المغرب، ١٩٨٦م.

٦٩- الملفوظية-دراسة، جان سيرفوني، ترجمة: قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨م.

٧٠- من بلاغة القرآن، أحمد أحمد بدوي، نهضة مصر، (د:ت).

٧١- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي (ت ١١٢٨ هـ)، تحقيق: خليل ابراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٧٢- نظريات الحجاج في اللغة (بحث منشور)، شكري المبخوت، ضمن كتاب: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، حمادي صمود، كلية الآداب بمنوبة، تونس، (د:ت).

٧٣- النظرية البراجماتية اللسانية التداولية-دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، محمود عكاشة، مكتبة الآداب-القاهرة-مصر، (د:ت).

٧٤- نظرية التلويح الحواري، هشام إبراهيم الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠١٣م.

٧٥- نظرية الفعل الكلامي، هشام إبراهيم الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون-لبنان، ط ١، ٢٠٠٧م.

٧٦- النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، أبو الحسن الرماني، (٣٨٦ هـ)، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط ٣، (د:ت).

ثانيًا: الرسائل والأطاريح

١- أسلوبية الافتراض التداولي المسبق في قصص المنامات والكرامات الصوفية (بحث منشور)، ناهضة ستار عبيد، مجلة اللغة العربية وآدابها، ٢٠١٣م.
٢- الافتراض المسبق في النحو الكوفي (بحث منشور)، بدرية ناصر عبد وميثم محمد علي، مجلة كلية الكوت الجامعة، العراق، العدد ١، المجلد ٤، ٢٠١٩م.
٣- الافتراض المسبق في نشاط قواعد اللغة العربية بين التداولية والتعليمية (رسالة ماجستير)، نور الهدى حلاسي، جامعة ١٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر، ٢٠١٨م.
٤- تداولية المجاز من خلال سورة الكهف (رسالة ماجستير)، يومبعي جميلة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥م.
٥- التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين (رسالة ماجستير)، نوح عطا الله الصرايرة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧م.

ثالثًا: المجلات

١- حذف المرفوعات والمنصوبات في سورة هود (بحث منشور)، يوسف الرفاعي، مجلة جامعة القدس، العدد ٢٥، ٢٠١١م.
٢- سياق الحال في الفعل الكلامي–مقاربة تداولية (أطروحة دكتوراه) سامية بن يامنة، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٢م.

رابعًا: المواقع

١- اللسانيات والتداولية (مقالة منشورة)، جون سرفوني، ترجمة: حمو الحاج ذهبية، موقع منتديات تخاطب.
٢- المُقتضيات في الدرس التداولي (مقالة منشورة)، لطفي الشيباني، موقع بالعربية.
٣- موقع ديواني: https://diwany.org

First: books

After the Holy Quran:

1- The pragmatic dimensions of fundamentalists - the modern Najaf school as a model, Fadhaa Dhiyab Gulaim Al-Hasnawi, Al-Hadara Center for the Development of Islamic Thought, Beirut-Lebanon, 1st edition, 2016 AD.

2- Short methods in the Holy Qur'an and its rhetorical secrets, Sabah Ubaid Daraz, Al-Amana Press, Egypt, 1st edition, 1406 AH / 1986 AD.

3- Complete Poetic Works - Ahmed Matar, Dar Al-Hayat, Cairo - Egypt, (D: T).

4- New Horizons in Contemporary Linguistic Research, Mahmoud Ahmed Nahla, University Knowledge House, Alexandria - Egypt, 2002 AD.

5- The presupposition between modern linguistics and linguistic investigations in the Arab and Islamic heritage, Hisham Al KhalifaK United New Book House, Beirut-Lebanon, 1st edition, 2021 AD.

6- Accomplishment Verbs in Contemporary Arabic, Ali Mahmoud Hajji Al-Sarraf, Library of Arts, Cairo-Egypt, 1st edition, 1431 AH / 2010 AD.

7- Speech acts in the speeches of Sheikh Al-Bashir Al-Ibrahimi (Master's thesis), Baji Ben Odeh, University of Oran, Algeria, 2012 AD.

8- Amali Ibn Al-Shajri (d. 542 AH), edited by: Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1st edition, 1413 AH / 1991 AD.

9- Awdah al-masalik ila Alfiyya Ibn Malik, Jamal al-Din Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar al-Jeel, Beirut-Lebanon, 1399 AH / 1979 AD.

10- Clarification in the Sciences of Rhetoric, Al-Khatib Al-Qazwini (d. 739 AH), edited by: Muhammad Abdel Moneim Khafaji, Dar Al-Jeel, Beirut-Lebanon, 3rd edition, 1414 AH / 1993 AD.

11- Badr al-Din Muhammad bin Abdullah al-Zarkashi (d. 794 AH), edited by: Abu al-Fadl al-Dumyati, Dar al-Hadith, Cairo - Egypt, 1427 AH / 2006 AD.

12- Al-Badi', Abdullah Ibn Al-Mu'tazz (d. 296 AH), Cultural Books Foundation, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1433 AH / 2012 AD.

13- Rhetoric, The Science of Meanings, Abd al-Mu'tal al-Saidi, presented by: Abd al-Qadir Hussein, Library of Arts in al-Jamamiz, 2nd edition, 1410 AH / 1991 AD.

14- Taj Al-Arous from Jawaher Al-Qamoos, Al-Sayyid Muhammad Murtada Al-Zubaidi (d. 1205 AH), edited by: Abdul Sattar Ahmed Farraj, Kuwait Government Press, Kuwait, 1385 AH / 1965 AD.

15- Al-Tibyaan fi Ilm al-Bayan, Ibn al-Zamalkani (d. 651 AH), edited by: Ahmed Matloob and Khadija al-Hadithi, Al-Ani Press, Baghdad - Iraq, 1st edition, 1383 AH / 1964 AD.
16- Tahrir al-Tahbir in the Making of Poetry and Prose and the Explanation of the Miracle of the Qur'an, Ibn Abi al-Asba' al-Adwani (d. 654 AH), edited by: Hifni Muhammad Sharaf, Supreme Council for Islamic Affairs, Publisher, United Arab Republic.
17- Analysis of theatrical discourse in light of pragmatic theory, Omar Belkheir, Dar Al Amal for Publishing and Distribution, Algeria.
18- Discourse analysis. C. B. Brown and J. Yule, translated by: Muhammad Lutfi Al-Zulaiti and Munir Al-Triki, Publishing and Printing House, 1418 AH / 1997 AD.
19- Pragmatics, the science of language use, Hafez Ismaili Alawi, Modern World of Books, Irbid - Jordan, 2014 AD.

20- Pragmatics: Its Origins and Trends, Jawad Khatam, Dar Kunooz, Amman-Jordan, 1st edition, 1437 AH / 2016 AD.
21- Pragmatics according to Arab scholars, Masoud Sahrawi, Dar Al-Tali'ah, Beirut-Lebanon, 1st edition, 2005 AD.
22- Pragmatics: George Yule, translated by: Qusay Al-Atabi, Dar Al-Arabi for Publishing and Arts, Publishers, Rabat - Morocco, 1st edition, 1431 AH / 2010 AD.
23- Jami' al-Bayan on the Interpretation of Verses of the Qur'an (Tafsir al-Tabari), Muhammad bin Jarir al-Tabari (d. 310 AH), edited by: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen al-Turki, Dar Hijr Printing and Publishing, 1st edition, 1422 AH / 2001 AD.
24- Al-Jami' Al-Musnad Al-Sahih, Muhammad bin Ismail Al-Bukhari (d. 256 AH), edited by: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, Dar Touq Al-Najat, 1st edition, 1422 AH, Hadith (5135.(
25- Characteristics of Style in Al-Shawqiyat, Muhammad Al-Hadi Al-Trabelsi, Tunisian University Publications, 1981 AD.
26- Evidence of Miracles, Abdul Qahir al-Jurjani (d. 471 AH), edited by: Mahmoud Muhammad Shaker, Al-Madani Press, Egypt, 3rd edition, 1413 AH / 1992 AD.
27- Diwan Abi Dalama, edited by: Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Jeel, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1414 AH / 1994 AD.
28- Diwan Al-Buhturi, edited by: Hassan Kamel Al-Sayrafi, Dar Al-Maaref, Cairo-Egypt, (D: T.(
29- Diwan al-Abbas ibn al-Ahnaf, edited by: Atika al-Khazraji, Dar al-Kutub al-Misriyah, Cairo-Egypt, 1st edition, (D: T.(

30- Diwan al-Abbas ibn al-Ahnaf, edited by: Atika al-Khazraji, Dar al-Kutub al-Misriyah, Cairo-Egypt, 1st edition, (D: T.(
31- Diwan al-Kumait bin Zaid al-Asadi, edited by: Muhammad Nabil Tarifi, Dar Sader, Beirut - Lebanon, 1st edition, 2000 AD.
32- Diwan al-Nabigha al-Dhubyani, edited by: Hanna Nasr al-Hati, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1411 AH / 1991 AD.
33- Diwan Imru' al-Qais, edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Ma'arif, Cairo-Egypt, 4th edition, (D: T.(
34- Zuhair bin Abi Salma, covered by: Hamdo Tamas, Dar Al-Ma'rifa, Beirut-Lebanon, 2nd edition, 1426 AH / 2005 AD.
35- Diwan Safi al-Din, Dar Sader, Beirut, Lebanon, (D: T.(
36- Diwan Kathir, compiled by: Ihsan Abbas, House of Culture, Beirut-Lebanon, 1391 AH / 1971 AD.
37- Diwan of Malik bin Al-Rayb, edited by: Nouri Hamoudi Al-Qaisi, reproduced from the Journal of the Institute of Arabic Manuscripts.
38- Sharh al-Radi `ala al-Kafiya by Ibn al-Hajib, Radhi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Istrabadhi (d. 686 AH), edited by: Yusef Hassan Omar, Qar Yunus University, Libya, 1395 AH/1975 AD.
39- Sharh al-Mufassal, Ya'ish Ibn Ya'ish al-Mawsili (d. 643 AH), edited by: Sheikhdom of Al-Azhar, Al-Muniriya Printing Department.
40- Explanation of the evidence of al-Mughni, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), reviewed its edition and annotated its footnotes: Ahmed Zafer Kogan, Arab Heritage Committee, 1386 AH / 1966 AD.
41- Poetry of Amr bin Maadi Karb al-Zubaidi, collected by: Muta' al-Tarabshi, Arabic Language Academy, Damascus, Syria, 2nd edition, 1985 AD.
42- Al-Tiraz Li'l Secrets of Rhetoric and the Sciences of Miraculous Facts, Yahya bin Hamza Al-Alawi (d. 745 AH), edited by: Abdul Hamid Hindawi, Al-Maktabah Al-Asriya - Beirut - Lebanon, 1st edition, 1423 AH / 2002 AD.
43- The Science of Meanings in the Rhetorical Heritage, Hassan Tabl, Al-Iman Library, Mansoura - Egypt, 2nd edition, 1425 AH / 2004 AD.
44- The Science of Meanings, Abdul Aziz Ateeq, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1430 AH / 2009 AD.
45- Sciences of Rhetoric, Ahmed Al-Maraghi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 3rd edition, 1414 AH / 1993 AD.
46- Al-Umdah fi Mahasin Al-Sha'ar, Its Etiquette, and its Criticism, Ibn Rashiq Al-Qayrawani (d. 463 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar Al-Jeel, 5th edition, 1401 AH / 1981 AD.

47- In the aesthetics of the word, a critical aesthetic rhetorical study, Hussein Jumaa, published by the Arab Writers Union, Damascus - Syria, 2002 AD.
48- Encyclopedic Dictionary of Pragmatics, Jacques Moschler and Anne Ripoll, translated by: a group of professors and researchers under the supervision of Izz al-Din al-Majzoub, Sinatra House, Tunisia, 2nd edition, 2010 AD.
49- Political cartoon, Ahmed Abdel Tawab, Nile Arab Collection, 2020 AD.
50- Al-Kitab, Sibawayh Amr bin Othman (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo-Egypt, 3rd edition, 1408 AH / 1988 AD.
51- Al-Kashshaf fi Facts of Revelation and the Eyes of Sayings in the Faces of Interpretation, Abu al-Qasim al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by: Abd al-Razzaq al-Mahdi, Dar Ihya' al-Tarath al-Arabi, Beirut-Lebanon, (d.: d.(.
52- Lisan al-Arab, Abu al-Fadl Jamal al-Din Ibn Manzur (d. 711 AH), Abdullah Ali al-Kabir and others, Dar al-Ma'arif, Cairo - Egypt: (d: d.(
53- Lisaniyat al-talafod wa tadawoliyat al-khitab , Taha Abdel Rahman, Arab Cultural Center, Casablanca, Morocco, 1st edition, 1998 AD.
54- Linguistics of Pronunciation and Pragmatics of Discourse, Hamo Al-Hajj Zahabia, Al-Amal Printing and Publishing, Algeria, (D: T.(
55- The Common Proverb in the Literature of the Writer and Poet, Dia al-Din Ibn al-Atheer (d. 637 AH), edited by: Muhammad Mohi al-Din Abd al-Hamid, Al-Maktabah al-Asriyah, Beirut-Lebanon, 1995 AD.
56- Dialogue - a deliberative approach, Hassan Baduh, Modern World of Books, Irbid - Jordan, 2012 AD.
57- Mukhtasar Al-Maani, Saad al-Din al-Taftazani (d. 792 AH), Al-Bushra Library, Karachi, Pakistan, 1st edition, 1431 AH / 2010 AD.
58- Pragmatic Glossary, Majeed Al-Mashatha and Amjad Al-Rikabi, Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution, Amman-Jordan, 1439 AH / 2018 AD.
59- Key Terms for Discourse Analysis, Dominique Manguno, translated by: Muhammad Yahyatin, Arab House of Science Publishers, Algeria, 1st edition, 1428 AH / 2008 AD.
60- Al-Madhamar, Catherine Kerbrat and Orikioni, translated by: Rita Khater, Center for Arab Unity Studies, Beirut-Lebanon, 1st edition, 2008 AD.
61- Al-Mutawil Explanation of Summary of Miftah al-Ulum, Saad al-Din al-Taftazani (d. 792 AH), edited by: Abdul Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 3rd edition, 1434 AH/2013 AD.

62- Meanings of Grammar, Fadel Al-Samarrai, Dar Al-Fikr, Jordan, 1st edition, 1420 AH / 2000 AD.
63- The Battle of Al-Nazra, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1408 AH/1988 AD.
64- Dictionary of Arabic Rhetoric, Badawi Tabana, Dar Al-Manara, Jeddah - Saudi Arabia, 3rd edition, 1988 AD.
65- Dictionary of the Contemporary Arabic Language, Ahmed Mukhtar Omar, Alam al-Kutub, Cairo-Egypt, 1st edition, 1429 AH / 2008 AD.
66- Dictionary of Rhetorical Terms and Their Development, Ahmed Matloub, Arab House of Encyclopedias, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1427 AH / 2006 AD.
67- Mughni al-Labib from the Books of Arabs, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar al-Fikr, Damascus, Syria, 6th edition, 1985 AD.
68- Miftah al-Ulum, Abu Ya'qub Yusuf al-Sakaki (d. 626 AH), compiled, wrote its footnotes, and commented on it: Naeem Zarzour, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 2nd edition, 1407 AH/1987 AD.
69- The Deliberative Approach, Françoise Armenco, translated by: Saeed Alloush, Center for National Development, Rabat, Morocco, 1986 AD.
70- Al-Malfawiya - Study, Jean Cervone, translated by: Qasim Al-Miqdad, Arab Writers Union, 1998 AD.
71- From the Rhetoric of the Qur'an, Ahmed Ahmed Badawi, Nahdet Misr, D: T
72- Mawahib Al-Fattah fi Sharh Takhlees Al-Muftah, Ibn Ya'qub Al-Maghribi (d. 1128 AH), edited by: Khalil Ibrahim Khalil, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut-Lebanon.
73- Al-Hajjaj's Theories of Language (published research), Shukri Al-Mabkhout, in the book: The Most Important Theories of Al-Hajjaj in Western Traditions, Hamadi Samoud, Faculty of Arts in Manouba, Tunisia, D: T
74- Pragmatic-linguistic theory - study of concepts, origins and principles, Mahmoud Okasha, Library of Arts - Cairo - Egypt, D: T
75- The Theory of Speech Acts, Hisham Ibrahim Al-Khalifa, Lebanon Library Publishers-Lebanon, 1st edition, 2007 AD.
76- Al-nkat in the Miracle of the Qur'an (Within Three Treatises on the Miracle of the Qur'an), Abu Al-Hasan Al-Rummani, (386 AH), Dar Al-Ma'arif, Cairo-Egypt, 3rd edition, (D: T.(

Second: Master's theses and doctoral theses

1- Stylistics of pragmatic presupposition in the stories of Sufi dreams and dignity (published research), Nahida Sattar Obaid, Journal of Arabic Language and Literature, 2013 AD.

2- Presupposition in Kufic grammar (published research), Badriya Nasser Abd and Maitham Muhammad Ali, Journal of Kut University College, Iraq, Issue 1, Volume 4, 2019 AD.
3- Presupposition in the activity of Arabic grammar between pragmatic and educational (Master's thesis), Nour al-Huda Halasi, University of May 18, 1945, Algeria, 2018 AD.
4- The pragmatics of metaphor through Surat Al-Kahf (Master's thesis), Youmbei Jamila, Kasdi-Merbah University, Ouargla, Algeria, 2015 AD.
5- Definition and indefiniteness between grammarians and rhetoricians (Master's thesis), Noah Atallah Al-Sarayrah, Mu'tah University, Jordan, 2007 AD.

Third: Magazines
1- Deleting the nominatives and accusatives in Surat Hud (published research), Yusef Al-Rifai, Al-Quds University Journal, No. 25, 2011 AD.
2- The context of the situation in the speech act - a pragmatic approach (PhD thesis) Samia Bin Yamna, University of Oran, Algeria, 2012 AD.

Fourth: Internet sites
1- Linguistics and Pragmatics (published article), John Cervone, translated by: Hamo Al-Hajj Zahabiya, Tatakabul Forums website.
2- Requirements in the Pragmatic Lesson (published article), Lutfi Al-Shaibani, signed in Arabic.
3- Diwany website: https://diwany.org